الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

معهد العلوم الاقتصادية ، تسيير و علوم تجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص: مالية و محاسبة بعنوان

الاهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

دراسة حالة شركة الأنابيب ALFA PIPE بغرداية

إعداد الطالبات:

- اشنيني حياة
- بلعور سليمان
- أولاد مسعود غمار زينب
- بوعامر وفاء

تحت إشراف الأستاذ:

السنة الجامعيـــــــــــــــــة: 2012/2011

شكر و عرفان

- ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك و مجدك على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى...منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل المتواضع.
- نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف الدكتور بلعور سليمان الذي أنار طريقنا و وجه مسارنا في إعداد هذا البحث و على كل ما قدمه لنا من نصائح و متابعة و توجيه و نسأل الله عز وجل أن يجازيه بكل خير.
- كما نتقدم بالشكر لكل عمال شركة الأنابيب ALFA PIPE بمديرية المالية و المحاسبة الذين أحسنوا استقبالنا و قدموا لنا يد العون.
- نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل و كل من أمدنا بالدعم المعنوي و كان له يد العون في تذليل ما وجهناه من صعوبات.
- كما لا ننسى أن نقدم كلمة شكر و عرفان إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية
- و شكر خاص إلى أوليائنا على دعمهم لنا خاصة المعنوي

الفهرس

الفهـــــــــــــرس

- **الشكر**
- **الفهرس**
- **قائمة الجداول و الأشكال**
- **قائمة الاختصارات**
- **قائمة الملاحق**
- **الملخص**

❖ **المقدمة** ..... أ

❖ **الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد SCF** 06

- تمهيد. 07
- **المبحث الأول:** انتقال من PCN إلى SCF 08
  - **المطلب الأول:** أهم النقائص في PCN. 08
  - **المطلب الثاني:** أسباب الانتقال من PCN إلى SCF 11
  - **المطلب الثالث:** أهم الاختلافات بين PCN إلى SCF. 13
- **المبحث الثاني** : النظام المحاسبي المالي الجديد SCF : المفهوم و الأهداف 15
  - **المطلب الأول:** مفهوم SCF 15
  - **المطلب الثاني:** أهداف SCF. 16
  - **المطلب الثالث:** مبادئ النظام المحاسبي المالي. 19
- **المبحث الثالث** : مجموعة الحسابات حسب SCF 25
  - **المطلب الأول** : حسابات رؤوس أموال SCF. 25
  - **المطلب الثاني:** حسابات المحزونات و حسابات الغير. 30
  - **المطلب الثالث:** الحسابات المالية. 37
  - **المطلب الرابع** : حسابات التسيير و الإيرادات. 39
  - خلاصة 47

❖ **الفصل الثاني: التسجيل المحاسبي لتدهور قيم التثبيتات حسب SCF** 48

- تمهيد 49
- **المبحث الأول** : مفاهيم عامة حول التثبيتات و الإهتلاكات . 50

- **المطلب الأول** : تعريف التثبيتات . 50
- **المطلب الثاني** : دراسة مكونات مجموعة و حساباتها الرئيسية وفق SCF 56
- **المطلب الثالث:** مفهوم الإهتلاك 67

- **المبحث الثاني:** المعالجة المحاسبة للتثبيتات 73
- **المطلب الأول** : معالجة الأصول الثابتة المعنوية و المالية . 73
- **المطلب الثاني** : معالجة الأصول الثابتة المادية . 79

- **المبحث الثالث:** التسجيل المحاسبي للإهتلاك و تدهور قيم التثبيتات. 86
- **المطلب الأول:** إهتلاك التثبيتات. 86
- **المطلب الثاني** : القياس اللاحق لتقيم الأولي للأصول الثابتة 91
- **المطلب الثالث:** انخفاض قيمة الأصول الثابتة 95
- خلاصة. 111

❖ **الفصل الثالث: دراسة حالة لشركة أنابيب** ALFA PIPE. 112

- تمهيد: 113
- **المبحث الأول:** تقديم عام لشركة أنابيب ALFA PIPE 114
- **المطلب الأول** : عرض عام لشركة أنابيب ALFA PIPE. 114
- **المطلب الثاني** : الهيكل التنظيمي لشركة الأنابيب ALFA PIPE. 118
- **المطلب الثالث** : مديرية المالية و المحاسبية . 123

- **المبحث الثاني:** المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في حالة شركة ALFA PIPE 126
- **المطلب الأول:** معالجة محاسبية للأصول الثابتة 126
- **المطلب الثاني:** اهتلاك التثبيتات في الشركة. 129
- خلاصة. 135

❖ **الخاتمة.** 137

❖ **المراجع.** 141

❖ **الملاحق** .....

قائمة الجداول و الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهم الاختلافات الموجودة بين PCN و SCF	14
2	اهتلاك القيم الثابتة للمؤسسة	129
3	التقييم اللاحق لمعدات و أدوات	132
الشكل 1	فئات السندات المثبتة لحساب التثبيتات	55
الشكل 2	العمليات المتبعة في عملية اختيار التدهور	103
الشكل 3	المؤسسة الأم و فروعها	114
الشكل 4	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	119
الشكل 5	الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية	123

قائمة الاختصارات

الاختصارات	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
CTI	centre traitment informatique	مراكز معالجة الإعلام الآلي
DFC	Derecteur finance contabilite	مديرية المالية و المحاسبة
IAS	International accounting standads	معايير محاسبية الدولية
IFRS	International financial reporting standards	معايير التقارير الدولية
PCN	Plan comtabilite finance	مخطط محاسبي وطني
SCF	System comtabilite finance	نظام محاسبي مالي جديد
UGT	Unite génératrice de trésoreve	الوحدات المولدة للتدفقات النقدية
OMC	Organisation mondiale de commerce	المنظمة العالمية للتجارة

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	مقارنة مخطط الحسابات في المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد
2	المصاريف المدرجة في تكلفة الأصل في المؤسسة
3	التقييم الأولي للأصل المادي في المؤسسة
4	التقييم الأولي للأصل المالي في المؤسسة

الملخص:

لقد اعتمد النظام المحاسبي المالي الجديد على المعايير الدولية المحاسبية الجديدة وسيصبح هذا للنظام إجباري التنفيذ على كل المؤسسات الاقتصادية من خلال مجموعة الحسابات ومن هنا يأتي طرح الإشكالية "**كيف تتم الاهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ؟** ".

من خلال الدراسة النظرية تم التطرق إلى بعض المفاهيم العامة حول التثبيتات والاهتلاكات والمعالجة المحاسبية للقيم الثابتة في حالة تحديد تكلفة الأصل عند الحيازة عند الإنشاء الداخلي عند الإنجاز و كذا عند خروج أحد الأصول المعنوية الناجمة عنها تحقيق الخسائر أو تحقيق الأرباح.

وبعد هذه الدراسة تم تطبيقها في المؤسسة الوطنية لشركة الأنابيب بغارداية التي تحصلنا منها على بعض المعلومات.

- المصاريف المدرجة في تكلفة الأصل تم الحصول عليها من النفقات.
- الأصول المادية القابلة للاهتلاك تهتلك لمدة 5 سنوات.
- القيمة القابلة للاهتلاك المتمثلة في تكلفة الأصل مطروح منها قيمة متبقية.
- فائض القيمة الذي يمثل الفرق الموجب بين القيمة العادلة و القيمة المحاسبية الصافية.
- خسائر القيمة التي تمثل الفرق الموجب بين القيمة المحاسبية الصافية و القيمة القابلة للاسترجاع.

كلمات افتتاحية:

- نظام محاسبي مالي جديد.
- اهتلاك التثبيتات.
- المعالجة المحاسبية.
- القياس اللاحق.

Résumé :

Nous avons adopté un nouveau système comptable financier aux normes internationales et devient le nouveau système de comptabilité pour la mise en œuvre obligatoire de toutes les institutions économiques à travers une gamme de comptes et voici le problème posé: **«Comment est Amortissements et la détérioration des valeurs d'installations selon le nouveau système de comptabilité financière?".**
Grâce à une étude théorique a été adressée à certains concepts généraux sur les installations et l'amortissement et le traitement comptable des valeurs dans le cas du coût fixe de l'actif lors de la détermination mandat à la construction interne ainsi qu'à l'achèvement et à la sortie de l'un des actifs incorporels découlant de leur réaliser des profits ou des pertes.

Après cette étude a été appliqué dans la Fondation nationale pour Bgardaeh Pipe Company que nous avons acquis quelques informations sur eux.

- Frais inclus dans le coût de l'actif a été obtenu à partir de la dépense.

- L'amortissement des biens matériels Thtlk viable pour 5 ans.

- La valeur recouvrable de l'amortissement du coût de l'actif moins la valeur résiduelle.

La plus-value, qui représente la différence positive entre la juste valeur et la valeur comptable de la net.

- Perte de valeur qui représente la différence positive entre la valeur nette comptable et la valeur recouvrable.

Allocution d'ouverture:

- Un nouveau système de comptabilité financière.

- Amortissement des installations.

- Le traitement comptable.

- L'évaluation subséquente.

1- توطئة:

عملت الجزائر على التكييف و مسايرة الأوضاع العالمية و بما أن المخطط الوطني المحاسبي لعام 1975 احتوى على نقائص و غموضات سواء على المستوى المفاهيمي أو المستوى التقين أو في تصنيف و تبويب الحسابات، كان لابد بالنظر إلى نظام جديد يستند فيه إلى المعايير الدولية، جاء النظام المحاسبي المالي الجديد SCF بناء على مرجع IAS/IFRS و هذا لمواكبة الأحداث الاقتصادية.

2- الإشكالية:

من أهم المواضيع التي طرحها النظام المالي المحاسبي الجديد، موضوع اهتلاك التثبيتات حيث تعرف أصول ثابتة بأنها عناصر موجه للاستعمال الدائم و المستثمر في نشاط المؤسسة، و تنقسم هذه الأصول إلى: مادية، معنوية و مالية إذ عولجت بطرق حديثة من حيث تصنيفها تماشيا مع التطور التكنولوجي و الاتصالي إضافة إلى طرق جديدة في تقييمها و اهتلاكها لم تكن معروفة سابقا و ذلك لمسايرة التطور الاقتصادي العالمي من هنا يتم طرح الإشكالية التالي:

كيف يتم اهتلاك الأصول الثابتة المادية، المعنوية و المالية و معالجتها حسابيا حسب النظام المحاسبي و المالي الجديد ؟

و تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة التالية :

3- الأسئلة الفرعية:

1- ماذا نقصد بالنظام المحاسبي المالي الجديد و ما هي دوافع تبنيه في الجزائر.

2- ماذا نقصد بالإهتلاك و التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ؟.

3- التقييم الأولي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

4- ما هي الإثراءات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد بخصوص إهتلاك التثبيتات و هل تخضع لتقييم اللاحق.

5- هل مؤسسة ALFA PIPE تعالج إهتلاك التثبيتات محاسبيا حسب SCF ؟

4- الفرضيات:

1- تبنت الجزائر SCF تحت ضغوط دولية فقط.

2- ليس هناك اختلاف في معالجة إهتلاك التثبيتات بين PCH و SCF.

3- يتم التقييم الأولي عند الحصول عليها على أساس سعر الحيازة عليها بما فيه المصاريف المتعلقة بالأصل.

4- تخضع التثبيتات لتقييم لاحق بطريقتين: الأولى طريقة التكلفة التاريخية، و الثانية طريقة إعادة التقييم.

5- تتم معالجة التثبيتات في مؤسسة الأنابيب بنفس طريقة المخطط المحاسبي الوطني و التغيير هو فقط في أرقام الحسابات و طريقة حساب الإهلاك.

5- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عنصر هام جدا داخل المؤسسة ألا و هو التثبيتات و كيفية معالجتها حسابيا و اهتلاكها حسب SCF.

و تكمن أهميته أيضا في كونه يركز على التثبيتات التي تشكل نسبة معتبرة في أصول المؤسسة و كيفية اهتلاكات و تدهور قيمتها إلى غاية خروجها من المؤسسة .

6- أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب شخصية و أسباب موضوعية متعددة وراء اختيار الموضوع فمن الأسباب الشخصية:

- الاهتمام بالمجال المحاسبي بحكم التخصص.

- الميول الشخصي لهذا الموضوع للشعور بقيمة و أهميته و محاولة الاستفادة منه مستقبلا و خاصة في الحياة المهنية.

- الرغبة في دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد.

أما الأسباب الموضوعية فتكمن في :

- قلة البحوث و الدراسات الخاصة بموضوع اهتلاك التثبيتات في النظام المحاسبي المالي الجديد و بالتالي المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذا الموضوع.

- التعرف على معالجة اهتلاك التثبيتات حسب النظام المالي الجديد.

7- أهداف البحث:

محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة انطلاقا من الفرضيات الأولية المذكورة سلفا، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لإهتلاك الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. بالإضافة إلى معرفة واقع تطبيق SCF في المؤسسة محل الدراسة.

8- منهج البحث:

دراسة موضوع البحث، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي و التحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في كل من الفصل الأول و الثاني، أما المنهج التحليلي فقد اعتمدنا عليه في الفصل الثالث و الأخير و ذلك من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة الأنابيب، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن عند دراستنا للمخطط الوطني المحاسبي المالي.

9- صعوبة البحث:

تتلخص صعوبات البحث في:

– صعوبة الحصول على المعلومات و الوثائق المحاسبية و المالية، و كذا في إعداد الحالة التطبيقية لعدم الدراية الكافية لموظفي المؤسسة المستقبلية للتربص المؤسسة.

– قلة المراجع باللغة العربية الخاصة بموضوعنا.

10- حدود الدراسة:

الإطار الزماني:

– تم التطرق إلى مقارنة المخطط المحاسبي المالي منذ نشأته في سنة 1975 مع النظام المحاسبي المالي الجديد.

– اعتمد في دراسة النظام المحاسبي المالي على القواعد المدرجة في الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 مارس 2009.

الإطار المكاني:

فيما يخص الجانب النظري تضمن الفصل الأول الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر و الفصل الثاني تمثل الإطار المكاني في المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التابعة للنظام الجديد و فيما يتعلق بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة تم اختيار المؤسسة الوطنية للأنابيب بغرداية.

11- خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و كذا الأسئلة الفرعية المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ثلاث فصول و خاتمة و لكل فصل تمهيد و خلاصة، حيث تضمنت المقدمة العناصر المنهجية الذي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أسباب اختيار الموضوع، صعوبات أهداف و منهج البحث.

احتوى الفصل الأول على النظام المحاسبي المالي الجديد على ثلاثة مباحث، يتعلق الأول بالانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد و يختص الثاني بالنظام المحاسبي المالي الجديد و أهدافه، أما الثالث فيتضمن بنية النظام المحاسبي المالي الجديد و كيفية سيره.

أما الفصل الثاني فهو يعكس موضوع البحث بعنوان التسجيل المحاسبي و تدهور قيم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، و هو بدوره يقسم إلى ثلاث مباحث: في الأول سيتم تناول مفاهيم عامة حول التثبيتات و الاهتلاكات ثم الانتقال في المبحث الثاني إلى المعالجة المحاسبية للتثبيتات، و في الأخير يختص المبحث الثالث التسجيل المحاسبي للاهتلاك و تدهور قيم التثبيتات.

في الأخير خصص الفصل الثالث في إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة الوطنية للأنابيب من خلال مبحثين رئيسيين، في المبحث الأول يتم تقديم المؤسسة ALFA PIPE و كذا عرض هيكلها التنظيمي و تشخيص مهامه، أما في المبحث الثاني سيتم التطرق للمعالجة المحاسبية لتثبيتات المؤسسة، و ذلك من خلال : التقييم الأولي لها، معالجتها المحاسبية، إهلاكها، تقييمها اللاحق، انخفاضها، و في الأخير خروجها من المؤسسة.

الفصل الأول

النظام المالي المحاسبي الجديد SCF

تمهيد:

إن إمكانية الاعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي تعاني منها المنشأة سواءً من الناحية التنظيمية أو المالية. و من هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي داخل المنشأة للتأكد من فعالية و تدارك الانحرافات باتخاذ إجراءات تصحيحية المناسبة في وقت مناسب.

و تجاوبا مع التوسع و التطور و التبادل التجاري بين مختلف دول العالم، انطلقت بعض الجهود و المحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية أدت تدريجيا إلى نشوء النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في دور إطار فكري واضح و متكامل يربط بين الأهداف المراد تحقيقها و المفاهيم و المبادئ يعد على أساسها بناءً على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: انتقال من PCN إلى SCF.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF : المفهوم و الأهداف.

المبحث الثالث: بنية SCF و كيفية سيره.

المبحث الأول: الانتقال من PCN إلى SCF

من خلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على أرض الواقع من طرف المستعملين ظهرت عدّة نقائص و ثغرات مختلفة؛ مما أدى إلى الانتقال إلى نظام محاسبي مالي جديد و ذلك ضمانا لسلامة و دقة المعلومة المالية و كذا مواكبة للتغيرات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: أهم النقائص في PCN

أولا : النقائص على المستوى المفاهيمي: يعاني PCN من عدّة نقائص نذكر منها:[1]

– انتقال الجزائر إلى نهج اقتصاد السوق و الذي لا يتماشى مع المخطط المحاسبي الوطني؛ و كذا فتح المجال أمام المستثمرين الأجنبي؛ فالمستثمرين أصبحوا على رأس قائمة المستخدمين للقوائم المالية؛ و التي ليست من أولويات الـــــPCN.

– عدم وجود إطار مفاهيمي للنظام المحاسبي الجزائري 35-75 و يقصد بذلك عدم وجود مجموعة من الإجراءات و الأدوات و الهيكلة بشكل موضوعي في شكل مبادئ أساسية مرتبطة ببعضها البعض بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة ومعدّة لاستخدامها من طرف المستثمرين، مقرضين و آخرين .

– إهمال دور المحاسبة التحليلية في عملية التسيير؛ بما توفره من معلومات كتحديد تكاليف الإنتاج و سعر التكلفة. و التركيز على المحاسبة العامة التي تهدف إلى إظهار الوضعية العامة للمؤسسة.

– تم اعتماد تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها، بحيث و حسب البعض فإن هذا التصنيف مؤشرات غير للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة و أقسامها على عكس التصنيف الوظيفي أو التصنيف حسب الاتجاه المعمول به في كندا، بريطانيا و الولايات

(1) رحماني الزهرة و مديحة سهام، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010، ص13-14.

المتحدة أو الذي يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج و أسعار التكلفة و الأعباء التي تدفع على عاتق الوظائف التجارية و المالية و الإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.[1]

– عدم التعبير على مبادئ المؤسسة للمحاسبة بشكل واضح و لما تم إعطاء تعريف واضح لبعض المفاهيم مثل: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج و التكاليف.

– اعتماد PCN على مبدأ التكلفة التاريخية لعناصر الخدمة المالية و كذا حسابات التسيير الذي لا يعطي صورة حقيقية على وضعية المؤسسة، و بالتالي تكون عملية اتخاذ القرارات غير عقلانية لاعتمادها الأسعار التاريخية.

– إهمال PCN التصنيف الوظيفي عند القوائم المالية، فالتصنيف الوظيفي لهذه القوائم يساعد على تحديد المسؤوليات و تسهيل اتخاذ القرارات السليمة.

– تركيز PCN على المؤسسات الصناعية و التجارية مع إهماله للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالبنوك، القطاع الفلاحي، شركات التأمين و الأشغال العمومية.

ثانيا: النقائص على المستوى التقني:

أما النقائص المسجلة في PCN على المستوى التقني فتتمثل في:[2]

1– الإطار المحاسبي: من ناحية الإطار المحاسبي لـــ PCN لم يعط بعض الحسابات و سيتم ذكر بعض الحسابات غير الواردة في PCN:

(1) شعيب الشوق، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج 1، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص18–19.

(2) بوشارب عبد العالي و خرفي محمد جلال، المخطط المحاسبي الوطني و توافق مع المعايير الدولية المحاسبية (حالة الاستثمار المعيار رقم 25)، مذكرة ليسانس في تخصص مالية و محاسبة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، السنة الجامعية: 2010–2011، ص73.

أ- المجموعة الأولى: رأس المال البشري، رأس المال المسدد، غير المسدد، علاوة تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم، المؤونات النظامية، علاوات المهمة، علاوات التسديد.

ب- المجموعة الثانية: المصاريف الموزعة على عدّة سنوات، الأراضي الغير مهيأة، مباني على أرض النشاط، الاستثمارات المالية، القرض الإيجاري.

جـ- المجموعة الرابعة: النواتج المستقبلية، الإعانات المستقبلية، مؤونة نقص قيمة المجمعات، مؤونة نقص قيمة الحسابات المالية.

د- المجموعة الخامسة: الخدمات، الديون المقدرة، العطل المدفوعة، الكشوفات البنكية.[1]

هـ- المجموعة السادسة: خسائر الصرف، الخدمات البنكية، منحة التمدرس.

2- تصنيف و تبويب الحسابات:

- لا يوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة أو الغير المتداولة، و بين الخصوم الجارية و الغير الجارية.

- إن تصنيف الديون و الحقوق حسب طبيعتها و ليس حسب سيولتها و مدة الوفاء بها مما جعل عملية التحليل المالي صعبة، حتى الجداول و الحقوق و الديون تعطي التحليل في شكل ثاني بعد إجراء التعديلات لتصنيف الحسابات بعد تصنيفها حسب الطبيعة.

- تم تعريف المجموعات الثانية و الثالثة و الرابعة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا يسمح بإعطاء أدوات الإنتاج و عدم الفصل بين أصول الاستغلال و الأصول خارج الاستغلال.

- تحديد القيم المعنوية بشهرة المحل و حقوق الملكية الصناعية و التجارية.

(1) رحماني الزهرة و مديحة سهام، مرجع سبق ذكره، ص13.

– اعتبار سندات التوظيف قيم قصيرة الأجل، في حين تم تعريف استثمارها على أساس قيم دائمة.

– مخصصات المؤونات الخاصة بتدهور قيمة المخزونات و الحقوق تعتبر كعناصر خارج الاستغلال، في حين أنها لا تبرز أي خصائص استثنائية في الحياة الجارية للمؤسسة.

3– الوثائق الشاملة:

أ– الميزانية: شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة.

ب– جدول حسابات النتائج: هنا أيضا، الشكل الذي يقوم فيه جدل حسابات النتائج TCR لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية و النتيجة المالية و لا يقدم بعض الأرصدة الوسطية المعروفة على المستوى الدولي. كما أن النتيجة التي يقدمها جدول حسابات النتائج ليست مؤشر على فعالية و نجاعة تسيير المؤسسة لأنه يتضمن عمليات ذات خصائص اجتماعية و ممولة بواسطة التكاليف الاستثنائية.

جـــ– الجداول الملحقة: جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل و ليس بجدول التدفقات النقدية، و لا يميز بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار و التدفقات المالية في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية و الضرورية في عملية التحليل المالي، أما جدول الأموال الخاصة فيعطي تحليلا على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأموال الصافية، و جدول الالتزامات لا يقدم إلا المعلومات حول الالتزامات المستلمة أو المعطاة محاسبا و جدول المعلومات المتنوعة يعطي معلومات قصيرة و جزئية.

المطلب الثاني: أسباب الانتقال من PCN إلى SCF

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي الحالي (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أبريل 1975 و من خلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد بعض الثغرات و النقائص مثل: (التسجيل المحاسبي بالقرض الإيجاري، امتيازات المرفق العام، العمليات بالعملة الأجنبية...الخ)، كما اتضح من خلال التجربة أن النظام المحاسبي الحالي لا يمكننا من مواكبة الأدوات الاقتصادية و المالية الجدية التي انبثقت عن العولمة المالية و الاقتصادية و لا يعرض قوائم مالية تتوافق و المقاييس العالمية تسمح لمختلف المستعملين لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات.

و يمكن حصر أسباب الانتقال على هذا النظام المالي الجديد فيما يلي:[1]

- الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسات العالمية و الذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

- دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوروبي و تقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.[2]

- التحرير التام للتجارة الخارجية.

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- الإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات تقييمها و إعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد، و تسهيل مراجعة الحسابات.

---

(1) عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد(06)، جامعة الشلف- الجزائر-، ص295-296.

(2) بوشارب عبد العالي و خرفي محمد جلال، مرجع سبق ذكره، ص13.

– احتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية لمعلومات مالية منسجمة و مقروءة تخص المؤسسات و تمكنهم من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.

– ظهور و تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.

– محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواءً من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

و لهذه الأسباب تحتم على الجزائر الانتقال على نظام محاسبي مالي جديد يضمن توفر معلومات مالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثالث: أهم الاختلافات بين PCN و SCF

جاءت الإصلاحات نتيجة للقصور الذي يعرفه PCN، هذا المخطط المستوحي من الاختيارات الكلية التي ميزت التوجه السياسي و الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في سنوات السبعينات، المبني على أساس ماكرو اقتصادي يركز على المؤشرات الكلية و يعمل دور المؤسسات الاقتصادية و احتياجاتها. و مع تزايد الضغوط البيئية الداخلية و الخارجية أصبح PCN عاجزا على تقييم معلومات دقيقة تعكس حقيقة واقع المؤسسة، مما أدى إلى إخضاع PCN للتغيير و المراجعة لمواكبة الواقع الاقتصادي الحالي و متطلباته. و لنوضح ذلك سنحاول إبراز أهم الاختلافات بين النظامين ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (I-01): أهم الاختلافات الموجودة بين النظامين (PCN و SCF)

المخطط المحاسبي	النظام المحاسبي المالي
رؤية قانونية للمؤسسة: المحاسبة وسيلة للرقابة و أداة للضبط الاجتماعي.	رؤية اقتصادية للمؤسسة: المحاسبة أصبحت عبارة عن معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرار.
صورة صادقة عن الحسابات المترجمة للوضعية القانونية للأصول و خصوم المؤسسة (تقييم الأملاك).	صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء والسيولة (أو التدفقات) الخزينة للكيان الاقتصادي.
أسبقية القانون على الواقع: حيث لا يظهر بالأصول إلا الخيرات التي تمتلكها المؤسسة.	أسبقية الواقع على الشكل: حيث يظهر بأصول المؤسسة الخيرات التي تراقبها (القروض الإيجارية).
قيمة محاسبية للأصول: تقييم بالكلفة التاريخية.	قيمة سوقية للأصول: إدماج مفهوم القيمة العادلة.
ارتباط وثيق بين المحاسبة و الجباية	استقلالية المحاسبة عن الجباية، تسيير استراتيجي.
الكشوفات المالية: أولية جدول حسابات النتائج، لأجل عدم إدماج بعض البيانات في الميزانية (خارج الميزانية) و بالتالي بيانات ناقصة لا تسمح باتخاذ القرار.	الكشوفات المالية: أولية جدول حسابات النتائج، و هي مطابقة لمعايير IFRS، كما تتضمن زيادة على ذلك جدول تغيرات الأموال الخاصة و جدولة سيولة (أو تدفقات)

	الخزينة.

المصدر: معتصم دحو، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة13 – 15 / اكتوبر/2009

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي الجديد SCF

إن الأهمية التي تكسبها المحاسبة جعل منها الأداة الضرورية في التعامل مع الأشخاص و الشركات، خاصة الكبرى، و مع اكتشاف و ظهور نقائص في المخطط المحاسبي الوطني كان لابد من القيام بتعديلات و محاولات لتكييفه مع الاحتياجات و المعايير الدولية في ظل سياسة الشراكة و العولمة و ذلك من خلال الحسابات و طرق التقسيم و لقد تبنت الجزائر النظام المالي المحاسبي الجديد سنة 2009 نتيجة السيا سات التي تبعها في ظل المنهج الرأسمالي. و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النظام المالي و أهدافه و المبادئ و أهمية قواعد تقييمه.

المطلب الأول: مفهوم SCF

في ظل وجود بعض السلبيات في المخطط المحاسبي كان لابد من الاجتهاد إلى وجود حلول تلك المشكلات فكان النظام المالي التي تعددت تعاريفه كل من منظوره الخاص و الجهة التي يرى منها فيعرف بأنه نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية و يتضمن جملة المبادئ المحاسبية و القوائم المالية منها:

- تصنيف الكتل المحاسبية و المجموعات.
- تحديد الحسابات.
- وضع القوائم المالية.

- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.[1]

و يعتبر هذا النظام مجموعة من الأعمال و الإجراءات التي يتم عن طريقها تجميع و تشغيل البيانات المطلوبة لإدارة المؤسسة و الرقابة على العمليات المختلفة فهو إحدى آليات النظام الاقتصادي و أي نظام اقتصادي مرتبط آليته، و ما تطور النظام المحاسبي إلا نتيجة للتطورات الاقتصادية مع مرور الزمن و ينطوي هذا النظام على عدّة تعاريف أخرى منها:

التعريف الأول: هو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات و إثباتها في الدفاتر و استخراج البيانات و الكشوفات المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام.

التعريف الثاني: يعرف Moore and stettler النظام المحاسبي بأنه الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع و تشغيل و تقدير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها و إشرافها.[2]

التعريف الثالث: كما جاء حسب th-charles أنه يمثل شبكة الاتصال الرسمية التي تنتج تلقائيا المعلومات المفيدة و التي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية و الفرعية المحددة مقدما من خلال التنظيم. و على هذا فإن النظام المحاسبي يتمثل في مجموعة من الأعمال و الإجراءات و الترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع و تحليل و تسجيل و تبويب و تلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية التي تقدم عليها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية.

المطلب الثاني: أهداف SCF

(1) شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص26.

(2) ليلى حجاج و مباركة حسيني، دراسة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط، السنة الجامعية2008-2009، ص11.

يعتبر النظام المحاسبي شبكة الاتصال الرسمية و من أهم مهامه هو إنتاج البيانات و تقديمها للإدارة التنفيذية لمراقبة الأداء بالإضافة إلى أن أهداف النظام المحاسبي هي:

- إنتاج التقارير المطلوبة اللازمة لخدمة الأهداف الأساسية.

- يجب أن تتوافر في بياناته و تقاريره الدقة في الإعداد و النتائج.

- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.

- يجب أن يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة و رفع كفاءة أدائها.

- يجب أن تتناسب تكلفة النظام و تكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها.[1]

- السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد داخل الوحدة و في مكان محدد على المستوى الوطني و الدولي بين الوحدات.

- المساهمة في نمو و مردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها.

يتأقلم النظام الجديد تماما مع أدوات الإعلام الآلي الموجود التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية إعداد القوائم المالية و تقديم مستندات التسيير حسب النشاط بفضل نظام ترقيمي متعدد.

- يبين الحسابات التي يجب أن تمسك من طرف المؤسسة حسب حجمها و طبيعة نشاطها.

- تسمح بوضع مقارنات فعالة داخل المؤسسة، و على المستوى الوطني و العالمي.

(1) نفس المرجع السابق، ص16.

– إعطاء الصورة الوفية للحالة المالية و تغيراتها مع مراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على المؤسسة احترامها.

– توزيع المعلومات الأكيدة، الكاملة، الهادفة، الفعالة، و الشفافة، و هذا من أجل تشجيع المستثمرين.[1]

– المساعدة على اتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لعوامل السوق بما فيها السلطات العمومية.

– مراقبة الحسابات و هذا ما يعطي ضمانات للمسيرين، المساهمين و باقي المستخدمين.

– معرفة مدى إخلاص و شفافية المستخدمين و الزبائن.

– تخدم دورة الاستغلال المحاسبي و المالي و التسيير.

– تستفيد المؤسسات المتعددة الجنسيات من التناسق الجيد للترحيل الداخلي بفضل التوحيد المعياري للإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

– يشجع على استعمال و حسن إتقان الأدوات المعلوماتية، لإدخال المعلومات المحاسبية و إعداد القوائم المالية.

– يساعد على وضع الإحصاءات و الحسابات الاقتصادية و هذا انطلاقا من معلومات ذات دلالة و معنى.[2]

– جلب المستثمرين الأجانب من خلال توحيد قراءة القوائم المالية.

---

(1) آيت محمد مراد و أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد
http // ;www .badr-cu34.ibda3.org/t1375- topic, 2011/5/16

(2) نفس المرجع السابق، ص7.

– الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال من ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغيرات عليها).

– الانتقال من محاسبة المعالجة (Comptabilité De Traitement) إلى محاسبة الحكم (De Jugement Comptabilité).

– تغيير مصطلح المحاسب إلى مصطلح محضر أو معد القوائم المالية (مساهمة الجميع في إعداد القوائم عن طريق الحكم الشخصي للمسيرين و اللجوء إلى مكاتب الخبرة لعملية تقييم الممتلكات).

– تحميل المسؤولية لجميع أطراف معدي أو محضري القوائم المالية (لا تقع المسؤولية على المحاسب فقط).

– إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة.

– تبني تطوير المعايير و التقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير الدولية المصادق عليها من قبل أغلب الدول.

– تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيم العادلة (La Juste Valeur).[1]

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا و معايير محاسبية، و الحسابات المدونة تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة و يتضمن هذا النظام عدّة مبادئ سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب:

(1) جمال عمورة، اهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الوطني الثاني حول استعراض الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، 2007، جامعة الجزائر.

1- محاسبة التعهد (الالتزام): (Comptabilité D'engagement)

تسجل فيه الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، و تظهر في القوائم المالية أهدافها لكي تعد طبقا لأساس الاستحقاق، و يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل.

2- استمرارية الاستغلال (النشاط): (Continuité D'exploitation)

تنشأ المؤسسة من اجل مزاولة نشاطها باستمرار و لمدة أطول و ينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية و القوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

3- مبدأ الدلالة:

يجب أن تكون المعلومات المالية و البيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها و ذات معلومات متنوعة بدلائل حول العملية.

4- مبدأ المعلومة واضحة و سهلة الفهم: (Intelligibilité)

يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسيير، المالية، المحاسبة و الاقتصاد، فالمعلومة المالية تزود مستعمليها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة و نشاطاتها و حساباتها.

5- مبدأ المعلومات ذات المصداقية: (La Fiabilité)

يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة و أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية و الأداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس و أسس الاعتراف المعمول بها.[1]

6- مبدأ التكلفة التاريخية: (Couts Historique)

تسجل محاسبيا عناصر الأصول و الخصوم و كذا التكاليف و الإيرادات و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.

7- مبدأ تغلب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

(La prééminence de la réalité économique sur la forme juridique)

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.[2]

8- مبدأ الملائمة: (Pertinence)

هي القادرة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، و عليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، و تعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان بإمكانها التأثير على القرارات الاقتصادية بمستعمليها، و ذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحالية أو المستقبلية.

9- مبدأ القابلية للمقارنة: (Comptabilité)

(1) آيت مراد و أبحري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) نفس المرجع السابق، ص6.

يقصد به أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب و الإجراءات المحاسبية من ستة لأخرى و لنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي و يمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى.[1]

10- مبدأ الفترة المحاسبية (الدورية):

هي الفترة التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية لتحديد نتائج عملياتها و المركز المالي و غالبا ما تكون لمدة سنة تبدأ من 01/01 و تنتهي في 12/31 من السنة.

11- مبدأ استقلالية الدورات:

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات و الأعباء.[2]

12- مبدأ الحيطة و الحذر:

أي ضرورة تحلي المؤسسة بالحذر عندما يتعلق الأمر بالقرارات تكتسي طابع الإفصاح، أي على المؤسسة اختيار الطرق التي تملك من الأدلة المعقولة ما يكفي، قيمة التقدير التي تعطي أقل قدرة من الربح و تطبيق مبدأ الحيطة لا يؤدي إلى إنشاء مؤونات مفرط فيها.

13- مبدأ الوحدة النقدية:

يعتبر هذا المبدأ أن الوحدة النقدية لابد أن تكون ثابتة في كل من القوائم المالية حتى يسمح للمؤسسة بإجراء المقارنة بيم مختلف الدورات المالية، أو بين الذمة المالية لعدة مؤسسات تمارس نفس النشاط.

(1) جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص3.

(2) رحماني الزهرة و مديحة سهام، مرجع سبق ذكره، ص27.

14- مبدأ اتفاق كيان الوحدة الاقتصادية:

إن نشأة الوحدة الاقتصادية تعني خلق شخصية معنوية لها، و هذه الشخصية تكون مستقلة عن مالكي المشروع.

15- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض):

ينبغي التعويض بين عناصر الأصول و الخصوم و عناصر التكاليف و الإيرادات التي يتضمنها حساب النتائج.

16- مبدأ التمثيل الصادق:

يجب على القوائم المالية أن تعطي صورة صادقة للوضعية المالية للوحدة، و الصورة الصادقة تضمن احترام القواعد المحاسبية و إعداد القوائم المالية بإعطاء المعلومات الملائمة عن الوضعية المالية، الأداء المالي، و التغيرات في الوضعية المالية للوحدة، تتضمن الصورة الصادقة بخاصية احترام القواعد و المبادئ.

17- مبدأ الأهمية النسبية:

تظهر القوائم المالية كل المعلومات المعنية، التي يمكن أن يكون لها تأثير على الحكم الذي يحمله مستعملو المعلومات المالية في المؤسسة. و المبالغ غير معينة يمكن أن تجمع مع المبالغ الملائمة للعناصر بالطبيعة أو بالوظيفة المتشابهة.

18- مبدأ استمرارية الطرق:

يسمى أيضا بمبدأ الاتساق، و يعني الترابط المنطقي و محاسبة المعلومات المحاسبية خلال دورات متتالية تطبق استمرارية في تطبيق القواعد و الإجراءات الخاصة بتقييم العناصر

و بتقديم المعلومات. كل استثناء لهذا المبدأ غير مبرر إلا بواسطة البحث عن أفضل معلومة أو عن طريق تغيير قانوني.[1]

19- مبدأ العقلانية:

هي التقدير أو الحكم العقلاني للأحداث بشرط غير مؤكد لتفادي خطر التغيير في المستقبل للتوقعات الحاضرة التي يمكن أن ترهق النتيجة.

الأصول و النواتج لا يجب أن تقدر أكثر من اللازم و كل مرة في تطبيق هذا المبدأ لا يجب أن يقود احتياطات خفية أو مؤونة ضخمة.[2]

20- مبدأ الهيكل التنظيمي:

يتمثل هذا التنظيم في مراعاة المؤسسة ما تتضمنه من خطوط السلطة و المسؤولية لأن أساسها يوضع أساليب الضبط و الرقابة الداخلية و تحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة. و هذا لتدفق البيانات و المعلومات من و إلى نظام المعلومات المحاسبية.

21- مبدأ المرونة:

و هذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات و الاستمرار و مبدأ المرونة بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة.[3]

(1) نفس المرجع السابق، ص28.

(2) نفس المرجع السابق، ص29.

(3) ليلى حجاج و مباركة حسيني، مرجع سبق ذكره، ص13.

المبحث الثالث: مجموعة الحسابات حسب SCF

إن وجود بعض الحسابات ضيقة استعمال في المخطط الوطني المحاسبي و كذا التغيرات التي تشهدها المعايير الدولية جعل الاختصاصيين في المجال المحاسبة التفكير في توسيعها و تفصيلها فكان النظام المالي المحاسبي SCF في الجزائر 2009 و ارتأينا في هذا المبحث التطرق إلى مجموعات الحسابات حسب SCF.

المطلب الأول: حسابات رؤوس الأموال التثبيتات:

1- حسابات رؤوس الأموال:

أ- حساب 10: رأسمال و الاحتياطات و ما شابهه:

تجزأ هذه الحسابات الفرعية و هذه الحسابات يمكن أن تختلف حسب الشكل القانوني الذي تمارس فيه المؤسسات نشاطها.

101/1 رأس المصدر أو رأس المال الجماعي أو أموال الاستغلال.

و يجب التذكير أنه يجب أن تتم مواءمة عنوان الحسابات 101 مع الوضع القانوني للكيان.

103/1 العلاوات المرتبطة بالرأسمال الجماعي 104/1 فارق التقييم 105/1 فارق إعادة التقييم 106/1 احتياطات (قانوني، النظام الأساسي، العادي، التعاقدي).

107/1 فارق المعادلة 108/1 حساب المستغل 109/1 رأس المال المسجل غير المطلوب.[1]

ب- حساب 11 الترحيل من الجديد:

يستعمل هذا الحساب في ترحيل جزء من الأرباح و الخسائر التي قررتها الجمعية العامة بحيث يكون رصيد دائن في حالة الترحيل من جديد رابح، و رصيد مدين في حالة الترحيل من جديد خسارة.

جـ- حساب 12 نتيجة السنة المالية:

يسجل حساب 12 كرصيد حسابات أعباء و حسابات منتوجات السنة المالية، و يمثل رصيد الحساب 12 ربحا أو (فائضا) إذا كانت المنتوجات بمبلغ يفوق الأعباء (رصيد دائن) أو خسارة (أو عجز) في حالة العكس (رصيد مدين).

د- حساب 13 الاحتياطات و الأعباء المؤجلة خارج الاستغلال:

يتكون هذا الحساب من عدة حسابات فرعية و هي:

(1) هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص271.

131/1 إعانات أخرى للتجهيز، 132/1 إعانات أخرى للاستثمار، 133/1 الضرائب المؤجلة على الأصول، 134/1 الضرائب المؤجلة على الخصوم، 135/1 منتوجات أخرى و أعباء مؤجلة.

هـ- حساب 15 مؤونات للأعباء (الخصوم الغير الجارية):

يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مؤونة الأعباء، و كذلك بقيمة المؤونات الخاصة بالتقاعد و يقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا. هذا و يتكون الحساب 15 من الحسابات الفرعية التالية:

153/1 المؤونات للمعاشات و الالتزامات المماثلة، 155/1 المؤونات للضرائب، 156/1 المؤونات لتجديد التثبيتات، 158/1 المؤونات الأخرى للأعباء- الخصوم غير الجارية.

ر- حساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات:

يجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة، و كذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة، و يخص هذا الحساب العمليات المالية فقط.

ي- حساب 18 حساب ما بين الوحدات و الفروع:

يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع و الوحدات فيما بينها، و يجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة.[1]

2- حساب التثبيتات:

هي كل الأصول ذات القيمة الثابتة نسبيا أي أكثر من سنة، حيث تكون مادية مثل: العلامات التجارية أو براءات الاختراع و قد تكون مادية مثل: الأراضي، المباني.

(1) لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية، الجزائر، 2009، ص10-11.

هذا و تكون أرصدة حسابات هذا الصنف عادة مدينة، و تضم الحسابات التالية:

أ- حساب 20 التثبيتات المعنوية:

يجعل هذا الحساب مدينا حسابات الغير أو الحسابات المالية دائنة، و يتفرع إلى الحسابات التالية:

203/1 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت، 204/1 برمجيات المعلوماتية و شابهها، 205/1 الامتيازات و الحقوق المماثلة و البراءات و الرخص و العلامات، 207/1 فارق الاقتناء، 208/1 التثبيتات المعنوية الأخرى.

ب- حساب 21 التثبيتات العينية (المادية):

يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول الثابتة ضمن ممتلكات المؤسسة أو بتكلفة لإنتاجها في حالة ما إذا كانت هذه القيم مصنعة أو منتجة من طرف المؤسسة ذاتها، و يتفرع إلى الحسابات التالية:

211/1 الأراضي، 212/1 عمليات ترتيب و تهيئة الأراضي، 213/1 المباني، 215/1 المنشآت التقنية و المعدات و الأدوات الصناعية، 218/1 التثبيتات العينية الأخرى.

جـ- حساب 22 التثبيتات في شكل امتياز:

تسجل في هذا الحساب القيم الثابتة المعنوية أو العينية الموضوعة للتنازل، و يتفرع هذا الحساب إلى الحسابات التالية: 221/1 أراضي للتنازل، 223/1 مباني للتنازل، 225/1 منشآت تقنية للتنازل، 228/1 تثبيتات عينية أخرى للتنازل، 229/1 حقوق المتنازل.

د- حساب 23 التثبيتات الجاري إنجازها:

يسجل في هذا الحساب الأصول التي هي في طور الإنجاز أو التحصيل و التي لم يتم إنجازها أو الحصول عليها في نهاية الدورة. و يرصد هذا الحساب عند اقتناء التثبيتات أو اكتمال إنجازها و ذلك باستعمال الحسابات المعينة للتثبيتات و يتفرع ها الحساب إلى الحسابات التالية:

232/1 التثبيتات العينية الجاري إنجازها، 237/1 التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها، 238/1 التسبيقات و الحسابات المدفوعة في طلبات التثبيتات.

هـ- حساب 26 مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات:

و يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الاقتناء أو حصة المساهمة و كذلك بالحقوق المتعلقة بالأسهم و يقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير و يضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

261/1 سندات الفروع المنتسبة، 262/1 سندات المساهمة الأخرى، 265/1 سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة، 266/1 الحسابات الدائنة الملحقة مساهمات المجمع، 267/1 الحسابات الدائنة الملحقة مساهمات خارج المجمع، 268/1 الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة، 269/1 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها في سندات مساهمة غي مسددة.

ز- حساب 27 تثبيتات مالية أخرى:

يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة أسهم التثبيتات و الكفالات و الضمانات المدفوعة، بالإضافة إلى قيم أسهم و سندات التثبيتات الأخرى مقابل جعل إحدى الحسابات المالية دائنا، و يتفرع إلى الحسابات التالية:

271/1 السندات المثبتة الأخرى، 273/1 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة، 274/1 القروض و الحسابات الدائنة المترتبة في عقد إيجار التمويل، 275/1 الودائع و الكفالات

المدفوعة، 276/1 الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة، 279/1 ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.[1]

و- حساب 28 اهتلاك التثبيتات:

يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاهتلاكات محاسبيا و ذلك مع حسابات 20 و 21 بحيث يجعل حساب الاهتلاك المعني دائنا بقيمة الاهتلاك السنوي و يقابله في الجانب المدين مخصصات الاهتلاكات، و يتفرع هذا الحساب إلى الحسابات التالية:

280/1 اهتلاك التثبيتات المعنوية، 281/1 اهتلاك التثبيتات العينية، 282/1 اهتلاك التثبيتات الموضوعة للتنازل.

ي- حساب 29 خسائر القيمة عن التثبيتات:

عندما يكون هناك نقص في قيمة التثبيتات يجعل حساب ×× 29 دائنا حساب × 68 مدينا، و تقوم بعكس القيد في حال زيادة المؤونة، و يتفرع هذا الحساب إلى الحسابات التالية:

290/1 خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية، 291/1 خسائر القيمة عن التثبيتات العينية، 292/1 خسائر القيمة التثبيتات الموضوعة للتنازل، 293/1 خسائر القيمة عن التثبيتات الجارية، 296/1 خسائر القيمة عن المساهمات و الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات، 297/1 خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة، 298/1 خسائلر القيمة عن الأصول المالية الأخرى المثبتة.

المطلب الثاني: حسابات المخزونات و حسابات الغير

1- حساب المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ:

(1) حاج إبراهيم بهون و طفيش محمد، الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية 2010-2011، ص40-41.

أ- يوجد بمعيارين للتصنيف على العموم في إطار مدونة حسابات المخزونات:

- الترتيب الزمني لدورة الإنتاج (التموينات أثناء الإنتاج، الإنتاج المخزن، البضائع التي أعيد بيعها على حالتها).

- طبيعة الأصل المخزن الذي يكون موضوع تقسيم ضمن كل كيان حسب احتياجاته الداخلية للتسيير.

ب- على المستوى المحاسبي نأخذ بعين بمبدأ الفصل بين:

- البضائع المشتراة لكي يعاد بيعها على حالتها (الحساب30).

- المواد الأولية و التوريدات (الحساب 31) المشتراة من أجل تحويلها، و التي تدخل ضمن تكوين المنتجات المعالجة أو المصنوعة.

- التموينات الأخرى (الحساب 32) و منها المواد القابلة للاستهلاك (321) و اللوازم القابلة للاستهلاك (الحساب322) التعليقات (الحساب326) التي هي المواد و الأشياء التي تساهم في المعالجة و في الصنع أو في الاستغلال دون أن تدخل في تكوين المنتوجات المعالجة أو المصنوعة.

- سلع قيد الإنتاج (الحساب33).

- خدمات قيد الإنتاج (الحساب34).

- المنتوجات التي صنعها الكيان (الحساب 35) و منها المنتجات الوسيطة (الحساب 351) و المنتجات التامة المصنعة (الحساب 355) و المنتجات المتبقية أو مواد الاسترجاع (الحساب 358).

- المخزونات المتأتية من التثبيتات (الحساب 36) التي تشمل العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيتات العينية (و هذا الحساب يحسم منه ما يعتمد به حساب التثبيت المعني).

– المخزونات التي يراقبها الكيان و لكن لا يجوزها ماديا عند إقفال السنة المالية (الحساب37) التي تشمل المخزونات المودعة أو المستودعة، و المخزونات السائرة في الطريق.

– المشتريات المخزنة (الحساب 38 الذي يشمل البضائع و المواد و التموينات الأخرى المخزنة).

– تدني القيمة الخاصة بالمخزونات (الحساب39).[1]

2– حسابات الغير:

أ– حساب 40 الموردون و الحسابات الملحقة:

يضم هذا الحساب الديون و تسبيقات الأموال المرتبطة باقتناء السلع و الخدمات، و تفتح حسابات فرعية للحساب 40 حسب الحاجة مثل:

401/1 موردو المخزونات و الخدمات.

403/1 موردو السندات الواجب دفعها.

404/1 موردو التثبيتات.

405/1 موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها.

408/1 موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها.

409/1 حساب الموردين المدينون كالتسبيقات.

يقيد في الجانب الدائن الحساب الفرعي 401 موردو المخزونات و الخدمات مبلغ فواتير شراء البضائع أو تأدية الخدمات بالخصم من الجانب المدين لـــ:

(1) حاج إبراهيم بهون و طفيش محمد، مرجع سبق ذكره، ص42.

- الحساب 38 بالنسبة للمشتريات المخزنة.

- الحسابات المعنية من الصنف 06 (مبالغ خارج الرسوم القابلة للاسترجاع) بالنسبة للمشتريات غير المخزنة أو الخدمات.

- الحساب الفرعي 445 الرسم على القيمة المضافة القابلة للخصم بخصوص مبلغ الرسوم القابلة للاسترجاع.

ب- حساب 41 الزبائن و الحسابات الملحقة:

يضم هذا الحساب الديون المرتبطة ببيع السلع و الخدمات الملحقة بدائرة استغلال الكيان و تنشأ أقسام فرعية للحساب 41 حسب حاجات التسيير و الإعلام المالي على النحو الآتي:

حساب 411 الزبائن:

يجعل مدينا بمبلغ الفواتير الخاصة بالبيع أو الخدمات المقدمة و يقابله في الجانب الدائن الحسابات التالية:

- حساب ×70 مبيعات البضائع أو مبيعات المنتجات المصنعة (المبالغ بدون رسوم).

- حساب الأغلفة حساب فرعي ×41.

- حساب ×455 الرسم على القيمة المضافة المجمعة.

حساب 413 الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها:

يجعل دائنا بجعل حساب الخزينة مدينا أو حساب أوراق القبض المخصومة حساب فرعي ×41 و حساب مصاريف مالية بقيمة معدل الخصم، و في نفس الوقت عند خصم الأوراق التجارية يجعل حساب الخزينة مدينا مقابل 519/1.[1]

- يجعل مدينا بقيمة الديون المشكوك فيها مقابل جعل حساب 411 الزبائن دائنا.

حساب 417 الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جاري إنجازها:

يسجل الحساب في الجانب الدين مقابل منتوجات صافية جزئية، و يعيد في الجانب الدائن لهذا الحساب من خلال القيد في الجانب المدين لحساب الزبون المطابق عند إعداد الفاتورة.

حساب 418 الزبائن المنتجات التي لم تعرفوا فواتيرها بعد:

يجعل مدينا عند إقفال الدورة المحاسبية بمبلغ الديون المقتطعة في الفترة المقفلة و التي لم يتم إعداد المستندات الثبوتية بشأنها (الفواتير، الخصم،...الخ) مع احتساب الرسوم.

حساب 419 الزبائن الدائنون التسبيقات المستلمة RRR المطلوب منعها و الموجودات الأخرى الواجب إعدادها:

يسجل هذا الحساب التسبيقات المحصل عليها مقابل الطلبيات المقدمة و بعض العمليات الأخرى في نهاية الدورة المحاسبية بحيث يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة هذه المبالغ و يقابله في الجانب المدين الرسم القابل للاسترجاع في حساب فرعي ××4 و كذلك الإيراد المعني في حساب فرعي ××7.

جـــ- حساب 42 المستخدمون و الحسابات الملحقة:

(1) شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص55.

تقيد في الجانب الدائن من الحساب الرواتب الإجمالية الواجب دفعها للمستخدمين من خلال القيد في الجانب المدين لحسابات الأعباء المعنية، و يتفرع هذا الحساب إلى الحسابات التالية:

421/1 المستخدمون- الأجور المستحقة-، 422/1 أموال الخدمات الاجتماعية، 423/1 مساهمة الأجراء في النتيجة، 425/1 المستخدمون- التسبيقات و المدفوعات على الحساب الممنوحة-، 426/1 المستخدمون- الودائع المستلمة-، 427/1 المستخدمون- الاعتراضات على الأجور- 428/1 المستخدمون- أعباء للدفع- إيرادات للتحصيل.

د- حساب 43 الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة:

يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المستحقة التالية:

القيمة الواجبة الدفع للهيئات الاجتماعية مثل الاشتراكات، الخدمات الاجتماعية، حوادث العمل، التعاقد، مقابل جعل حساب ××6 الأعباء حسب طبيعتها مدينا.

القيمة المدفوعة للهيئات الاجتماعية من أجل المستخدمين مقابل جعل حساب 421 مدينا.

و يجعل حساب 43 مدينا عند عملية الدفع مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.

هذا و يتفرع الحساب إلى الحسابات التالية:

431/1 الضمان الاجتماعي، 432/1 الهيئات الاجتماعية الأخرى، 438/1 الهيئات الاجتماعية- الأعباء الواجب دفعها و الإيرادات المطلوب تحصيلها.

هـ- حساب 44 الدولة و الجماعات العمومية و الهيئات الدولية و الحسابات الملحقة:

يقيد في الجانب الدائن من الحساب مبلغ الضريبة على الأرباح المستحق الأداء في مقابل الحساب 695 و يقيد في جانبه المدين مبلغ التسديدات التي أنجزت في مقابل حساب الخزينة.

و يضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

441/1 الدولة و الجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب استلامها.

442/1 الدولة، الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.

443/1 العمليات الخاصة مع الدولة و الجماعات العمومية، 444/1 الدولة- الضرائب على النتائج، 445/1 الدولة- الرسوم على رقم الأعمال-، 446/1 الهيئات الدولية، 447/1 الضرائب الأخرى و الرسوم [1] و التسديدات المماثلة، 448/1 الدولة الأعباء الواجب دفعها و الإيرادات المطلوب تحصيلها (خارج الضرائب).

ز- حساب 45 المجمع و الشركاء:

لا تسجل في هذا الحساب العمليات التي تعتبر فيها المؤسسة مورد أو زبون لأنها تحمل مباشرة على الحسابات 40 و 41 على التوالي، و يضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

- حساب 451 عمليات المجمع:

يسجل في الجانب المدين لهذا الحساب الأموال المقدمة بصفة مؤقتة كتسبيق للفرع من طرف المجمع أو الفروع الأخرى، و يجعل دائنا بقيمة الأموال الموضوعة تحت تصرف الفرع من طرف المجمع أو الفروع الأخرى.

- حساب 455 الشركاء- الحسابات الجارية:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25مارس2009 المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص44.

يجعل دائنا بقيمة المبلغ الذي يوضع تحت تصرف المؤسسة من طرف الشركاء بصفة مؤقتة.

- حساب 456 الشركاء العمليات على رأس المال:

يجعل دائنا بقيمة مبلغ الحصص المقدمة من طرف الشركاء و يرصد بحساب رأس المال المعني.

- حساب 457 الشركاء- الحصص الواجب دفعها:

يجعل دائنا بقيمة الحصص الموزعة، مقابل إحدى الحسابات التالية مدينة حسب الحالة: 12/1 نتيجة الدورة، 106/1 الاحتياطات، 11/1 الترحيل من جديد.

- حساب 458 الشركاء- العمليات المنجزة باشتراك معا أو في تجمع:

تسجل في هذا الحساب العمليات التي تتم بصفة مشتركة.

9- حساب 46 مختلف الدائنين و مختلف المدينين:

يضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

462/1 حقوق التنازل عن القيم الثابتة، 464/1 الديون عن اقتناء قيم منقولة توظيفية و أدوات مالية مشتقة 465/1 الحسابات لدائنة عن عمليات التنازل عن قيم منقولة توظيفية و أدوات مالية مشتقة، 467/1 الحسابات الأخرى الدائنة و المدينة، 468/1 الأعباء الأخرى الواجب دفعها و المنتجات المطلوب استلامها.

ك- حساب 47 الحسابات الانتقالية أو الانتظارية:

توضع الحسابات 47 تحت تصرف الكيانات لكي تتلقى أثناء السنة المالية العمليات الآتية:

العمليات التي لا يمكن قيدها بصفة مؤكدة في حساب معين عندما يتم تسجيلها أو العمليات التي تتطلب معلومة إضافية.

لكل عملية تسجيل في الحساب 47 يتم قيدها في الحساب الختامي في أقبر الآجال، و هذا الحساب لا يظهر في الكشوف المالية.[1]

ص- حساب 48 الأعباء و الإيرادات التي تخص دورات لاحقة في نهاية الدورة و تحمل على الحسابات المعنية مباشرة و يتفرع هذا الحساب إلى الحسابات التالية:

481/1 مؤونة الخصوم الجارية، 486/1 أعباء مسجلة مسبقا، 487/1 الإيرادات المسجلة مسبقا.

ي- حساب 49 خسائر القيمة عن حسابات الغير:

عندما يكون هناك نقص محتمل في قيمة حسابات الغير تجعل الحسابات الفرعية التالية مدنية:

491/1 نقص قيمة حسابات الزبائن، 495/1 نقص في حسابات المجمع أو الشركاء، 496/1 نقص قيمة في الحسابات المدنية الأخرى، 498/1 نقص قيمة في حسابات أخرى للغير و بالمقابل يجعل حساب مخصصات نقص القيمة مدنيا.

المطلب الثالث: الحسابات المالية

1- حساب 50 القيم المنقولة للتوظيف:

إن القيم المنقولة للتوظيف هي الأصول المالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق ربح في رأس المال في اجل قصير، و تقابل هذه الأصول المالية القيم المنقولة المثبتة و هي السندات التي يكتسبها الكيان مع نية الحفاظ عليها باستمرار.

(1) هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص275

تقيد في الجانب المدين لحسابات "القيم المنقولة للتوظيف" تكلفة اقتناء السندات في مقابل حسابات الغير أو حسابات الخزينة المعنية.

2- حساب 51 البنوك و المؤسسات المالية و ما يماثلها:

يستعمل الكيان بالنسبة لكل حساب مالي يحوزه، تقسيما فرعيا منفصلا عن الحساب 51، و تطابق حركات القيد في الجانب المدين، المبالغ المالية المستلمة و حركات القيد في الجانب الدائن المبالغ المصروفة من الصندوق.

3- حساب 52 الأدوات المالية المشتقة:

عند اقتناء أدوات مالية متفرعة، يتم تسجيل تكلفة الاقتناء في الجانب المدين للحساب 52 الأدوات المالية المشتقة مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات، في مقابل الحسابات المالية المعنية.

4- حساب 53 الصندوق:

يسجل المبلغ النقدي الذي يقبضه الكيان في الجانب المدين لحساب الصندوق، و يقيد مبلغ النقود المصروفة في الجانب الدائن لهذا الحساب، و يكون رصيده دائما مدينا أو سلبيا.

5- حساب 54 وكالات التسبيقات و الاعتمادات:

ينقسم الحساب 54 الحسابات الفرعية التالية:

541/1 وكالات التسبيقات، 542/1 الاعتمادات.

و يسجل في هذا الجانب المدين لحساب 451 مبلغ الأموال المسلمة إلى محاسبي الوكالات عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب الصندوق.

و يسجل الحساب 452 الاعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو باسم عون من أعوان الكيان، و يتم ترصيده بعد انتهاء هذه العمليات.

6- حساب 58 التحويلات الداخلية:

إن الحساب 58 هو حساب عبور يستعمل لتسجيل العمليات في المحاسبة و يتم ترصيده بعد انتهاء هذه العمليات.

7- حساب 59 خسائر القيمة في الأموال:

عند إثبات الخسائر في القيمة، يتم قيدها في حسابات مالية دائنة للحساب 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجاري، و في المقابل يتم قيد في الجانب المدين للحساب 686 المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة، العناصر المالية.[1]

المطلب الرابع: حسابات التسيير و الإيرادات

يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات و الأعباء تقوم من خلال حسابات النتائج و تعرض أو تصنف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة.

1- الصنف السادس: الأعباء

و تكون عادة أرصدة حسابات الأعباء مدينة، تصنف الأعباء من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، و ذلك حسب طبيعة و احتياجات المؤسسة، لكن المؤسسات التي تقوم بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، ينبغي عليها إعداد جداول ملحقة تبين فيه الأعباء حسب طبيعتها.

أ- حالة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها:

- حساب 60 المشتريات المستهلكة:

يضم هذا الحساب مشتريات المواد الأولية المستهلكة، البضائع المباعة و المتعلقة بالمشتريات المخزنة المستهلكة، و تقيم المخزونات المستهلكة بتكلفة شرائها المتضمنة

(1) الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص71-72.

سعر الشراء و كل المصاريف الملحقة بعملية الشراء مثل النقل، التأمين، مصاريف أخرى.

أما المشتريات غير القابلة للتخزين مثل فواتير المياه، الطاقة...، أو أدوات و مواد لا تمر على المخزن تسجل مباشرة في حساب 607 المشتريات غير المخزنة من المواد و التوريدات، و المواد غير القابلة للتخزين و التي لم تستهلك قبل نهاية الصورة تعتبر مصاريف مسجلة مقدما و تسجل في حساب 48× في الجانب المدين.

- حساب 61 خدمات خارجية:

يسجل هذا الحساب في الجانب المدين له المصاريف المتعلقة بالخدمات الخارجية مثل مصاريف الإيجار، الإصلاحات مصاريف التأمين، أبحاث و دراسات، و الخدمات المقدمة من طرف شركات المناوبة.

- حساب 62 خدمات خارجية أخرى:

يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بالمستخدمين خارج المؤسسة و مصاريف وسيطة، مصاريف الإشهار، مصاريف نقل السلع، مصاريف التنقلات و الاستقبالات، مصاريف البريد، خدمات البنوك و الاشتراكات و يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف.

- حساب 63 مصاريف المستخدمين:

يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمين بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور و المكافآت حسب طبيعتها تسجل في حساب 638 أعباء أخرى للمستخدمين و يجعل مدينا بها بالمقابل تجعل إما الإيرادات حساب 738 إيرادات أخرى للتسيير دائنا أو حساب الأعباء المعني مباشرة.

- حساب 64 ضرائب و رسوم:

يضم هذا الحساب الضرائب و الرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية بالإضافة إلى المدفوعات التي لها صبغة اجتماعية اقتصادية.[1]

حساب 65 المصاريف العملياتية الأخرى:

يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي، العلامات التجارية و براءات الاختراع ح/ 651، مكافآت الإداريين على وظائفهم ح/ 653، خسائر ناتجة عن الزبائن ح/ 654، مصاريف الغرامات و المخالفات ح/ 656، نقص القيمة في حالة التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية ح/ 652، و مصاريف أخرى استثنائية خاصة بالتسيير.

حساب 66 المصاريف المالية:

يضم هذا الحساب أعباء الفوائد ح/ 661، نقص القيمة المرتبطة بحقوق سندات المساهمة ح/664، الخسارة الصافية الناتجة عن التنازل عن أصول مالية ح/ 667، خسائر الصرف ح/666، نقص فرق التقدير الناتج عن الأدوات المالية ح/ 665، مصاريف مالية أخرى ح/668.

حساب 67 العناصر الاستثنائية-الأعباء-:

يستعمل هذا الحساب في الحالات غير العادية مثل نزع الملكية،حدوث كارثة و ما إلى ذلك ،بحيث ينبغي إعداد ملحق خاص بهذه الأعباء عند إعداد القوائم المالية.

حساب 68 مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة:

(1) لبوز نوح، مرجع سبق ذكره، ص192.

يجعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا.

حساب 69 ضرائب على الأرباح:

يسجل في الجانب المدين لهذا الحساب الضرائب المستحقة على المؤسسة.

ب-حالة تصنيف الأعباء حسب وظيفتها:

تصنف الأعباء حسب الوظيفة و ذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط و الحجم،بحيث يمكن أن نجد عدّة طرق للتصنيف و هذا كما يلي:

التصنيف من الناحية الاقتصادية أو النشاط: بحيث نجد:

وظيفة الشراء، وظيفة الانتاج، التوزيع، الإدارة و المالية.

التصنيف حسب وسائل الاستغلال: نجد:

الخازن، المصانع، المكاتب...الخ.

التصنيف حسب المنتوج أو نوعية الخدمات: نجد فيه:

المنتوج أ، المنتوج ب، المنتوج ج... الخ.

التصنيف حسب مراكز التكلفة أو المسؤولية: بحيث نجد:

المديرية العامة، الإدارة و المالية، المديرية التجارية، المصالح التقنية.

التصنيف حسب المناطق الجغرافية: بحيث نجد:

المنطقة أ، المنطقة ب، أوروبا،آسيا...الخ.

2-الصنف السابع: الإيرادات

تكون أرصدة حسابات الإيرادات أو النواتج عادة أرصدة دائنة.

أ-حساب 70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة:

يضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية: ح/ 700 مبيعات بضائع، ح/ 701 بيع المنتجات التامة الصنع.

ح/702 بيع منتجات وسيطية، ح/ 703 بيع المنتجات المتبقية، ح/ 704 بيع الأشغال، ح/705 بيع دراسات، ح/706 خدمات أخرى مقدمة، ح/708 إيرادات النشاطات الثانوية، ح/709 تخفيضات و حسومات.

و يضم كذلك مبيعات المؤسسة من المنتجات و البضائع في السوق الوطنية و الدولية و المبيعات داخل المجموعة و خارجها، و إيرادات تقديم الخدمات، إيرادات النشاطات الرئيسية.

و يجعل حساب المبيعات دائن بالسعر الصافي بعد طرح الرسم على القيمة المضافة و الحسومات و التخفيضات إن وجدت.

ب-حساب 72 الإنتاج المخزن:

يسجل في هذا الحساب التغيرات الحاصلة في الإنتاج المخزن و في مخزون السلع.

في حالة استعمال طريقة الجرد المؤقت يجعل الحساب مدينا بالنسبة لمخزون أول الدورة، و يجعل دائنا بالنسبة لمخزون آخر الدورة.

و يمثل ح/ 72 فرق إنتاج المخزون الإجمالي، و يمكن أن يكون الرصيد مدينا أو دائنا حسب حركة المخزون من الإنتاج.

ج-حساب 73 إنتاج قيم ثابتة:

يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من طرف المؤسسة و تسجل ضمن الأصول غير المتداولة.

كما يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة المصاريف الملحقة مثل: النقل، التركيب، التهيئة الخاصة بالقيم الثابثة.

د-حساب 74 إعانات الاستغلال:

يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة إعانات الاستغلال المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا.

يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، و يضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

ح/751 إيرادات خاصة ببرامج الإعلام الآلي، العلامات التجارية و براءات الاختراع.

ح/752 زيادة قيمة في حالة التنازل عن الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية.

ح/753 مكافآت محصل عليها للإداريين و المسيريين.

ح/754 إعانات الاستثمار، ح/756 إيرادات محصلة من الديون المعدومة.

ح/757 إيرادات استثنائية مثل المحصل عليها من مؤسسات التأمين.

ح/758 إيرادات أخرى خاصة بالتسيير مثل الإيرادات المحصلة من الغير ناتجة عن الغرامات و الخالفات.

ز- حساب 76 إيرادات مالية:

يجعل هذا الحساب دائنا، و يضم هذا الحساب حسابات فرعية هي:

ح/761 إيرادات الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة، ح/ 762 عائدات الاصول المالية.

ح/765 زيادة الفرق الناتج عن تقدير الأدوات المالية، ح/766 أرباح الصرف.

ح/767 الربح الصافي الناتج من التنازل عن أصول مالية، ح/768 إيرادات مالية أخرى.

و- حساب 77 العناصر الاستثنائية-الإيرادات-:

يسجل في هذا الحساب المنتجات المتحصل عليها نتيجة لنشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، و هنا ينبغي إعداد ملحق مفصل بهذه الإيرادات عند إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة.

ي- حساب 78 استرجاع خسائر القيم و المؤونات:

يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل خسائر أو نقص قيمة للمؤونات المعينة أو عند تخفيض قيمة المؤونة المكونة أو إلغائها نهائيا مديناً.[1]

ملاحظة:

تستعمل المؤسسات بكل حرية الأصناف 0،8،9، غير المستعملة في مستوى الإطار المحاسبي، و ذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية و التزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الأصناف من 1 إلى 7 فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما، و عليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.[2] (الملحق 01).

(1) شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص73-74.

(2) الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص45.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الأول تبين لنا أن المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، و الذي عانى من نقائص عديدة، و نتيجة للإصلاحات التي اتبعتها الجزائر لمسايرة التغيرات و الانتقال إلى نهج اقتصاد السوق باعتبار الجزائر عضوا مراقب في المنظمة العالمية للتجارة و للتكيف مع الاتفاقيات و المقاييس الدولية IAS/IFRS تبنت الجزائر

النظام المالي المحاسبي الجديد الذي طبق ابتداء من 01 جانفي 2010 و الذي يتضمن الحسابات و الطرق المعتمدة في التقييم. إضافة للقوائم المالية غير موجودة و تعديلها.

إن الأهمية التي يكتسبها النظام المحاسبي المالي على مستويين الوطني و المحلي باعتباره يحمل احتياجات المستثمرين و خصوصا المؤسسات الصغيرة، و الموضوعية في التقييم و إعطاء الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة زاد من حتمية تبنيه. و لقد صنف SCF التثبيتات (الأصول الثابتة) إلى التثبيتات المعنوية و العينية و المالية و كيفية اهتلاكها و توضيح المعالجة المحاسبية لها.

لهذا ستناول في الفصل الموالي الاهتلاك و التثبيتات وفق SCF.

الفصل الثالث

دراسة حالة لشركة أنابيب ALFA PIPE

الفصل الثالث
دراسة حالة لشركة أنابيب ALFA PIPE

تمهيد:

من أجل تطبيق ما تطرقنا إليـــــه في الجانـــــــــــــب النظـــــــــــــري قمنا بدراسة حالـــــــــــــــــــة المؤسسة ALFA PIPE المتواجدة بغرداية، و ذلك من خلال تقديمها، عرض هيكلها التنظيمي و وظائفها، ليتم التطرق للجانب التطبيقي بدراسة الأصول الثابتة للمؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي مع الأخذ بعين الاعتبار حيثيات و شروط تطبيق هذا النظام (بافتراض وجود سوق نشط) لهذا يتم تقسيم الفصل الثالث التطبيقي إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة أنابيب ALFA PIPE.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في حالة شركة ALFA PIPE.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة أنابيب ALFA PIPE

المطلب الأول: عرض عام لشركة الأنابيب ALFA PIPE

أولا: التعريف بالشركة الأم و فروعها

1- نشأة الشرئة الأم: تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز إلى الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS التي تعد من أولى الشركات الوطنية التي أسستها الجزائر في ميدان الحديد و الصلب، و قد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال و اتخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين Sotibaletalumel و تمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة تعاون تقني لخمس سنوات (1968-1972) مع مؤسسة Volbee بغرض المساعدة و التسيير التقني كما تم إنشاء مركب الحجار بعنابة، و في إطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS ثم تقسيمها إلى عدة شركات من بينها شركة ANABIB و هي الشركة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات المسطحة المختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها و زوايا أنابيب الفلاحة Pivot و مختلف تجهيزات الدعم و في إطار إعادة التنظيم للشركة الأم SNS قسمت إلى خمسة مؤسسات فرعية و هي:

الشكل رقم (3): الشركة الأم و فروعها:

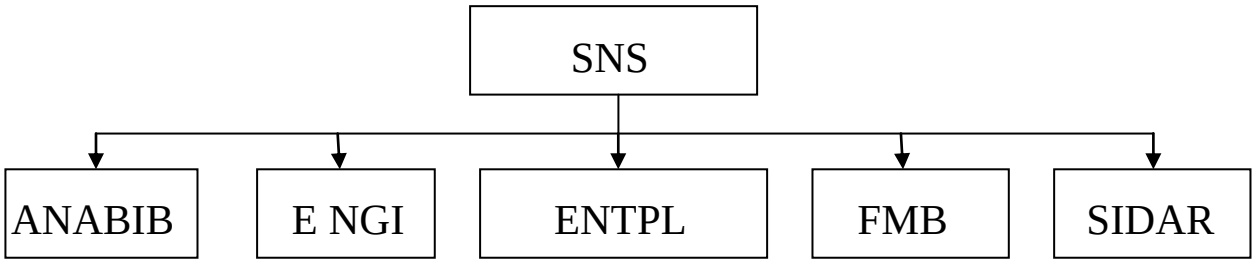

و تتفرع هذه المؤسسة الاقتصادية **Anabib** بدورها إلى الوحدات التالية:

- وحدة الأنابيب الناقلة الكبيرة بالرغاية
- وحدة أنابيب الغاز بتبسة
- وحدة أداء الخدمات بالرغاية
- وحدة الصفائح المتموجة الكارهة للماء بوهران
- وحدة الأنابيب و تجهيزات الري ببرج بوعريريج
- وحدة الأنابيب الصغيرة بالرغاية
- وحدة الأنابيب الحلزونية بغارداية

و هذا إلى غاية أكتوبر 2000 حيث برزت تغيرات جذرية على مؤسسة **ANABIB** حيث أصبح التقسيم كالآتي:

- وحدة الأنابيب الكبيرة بالرغاية
- وحدة الأنابيب و التجهيزات الري ببرج بوعريريج
- وحدة الأنابيب الناقلة للغاز بغارداية و هذه الوحدات تعتبر تابعة للمؤسسة الأم على أساس المراقبة فقط و هي مستقلة استقلالا كاملا من ناحية اتخاذ القرارات على عكس ما كانت قبل أكتوبر 2000 حيث كانت الطلبيات تناقش على مستوى المؤسسة الأم بالرغاية أما حاليا فقد أصبحت هذه الطلابيات تناقش على مستوى الوحدات المستقلة و يتم قبولها أو رفضها على أساس الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لدى كل وحدة.

ثانيا: نشأة وحدة غارداية:

نشأة وحدة غارداية سنة 1974 برأسمال قدره : 700.000.000.00 دج حيث تم إنشاؤها بالمنطقة الصناعية بنوره (غارداية) من طرف الشركة الألمانية HOCH و كانت بداية النشاط يوم 07 أفريل 1977 بمساعدة الشركة HOCH المنجزة للمشروع لمدة 10 سنوات بطاقة إنتاجية تقدر بـــ 100 ألف طن سنويا و بتشغيل 764 عاملا بعد ذلك حصلت التطورات التالية :

- في 1983/11/15 تمت إعادة هيكلة الوحدة و هذا تبعا للقرار الصادر بالجريدة الرسمية 46/83 و الهدف منه تسهيل عملية الاتصال مع المؤسسة الأم و كذلك التحكم في عملية الإنتاج.

- سنة 1986 تم إنشاء ورشة للتغليف بالزفت و ذلك في إطار توسيع النشاط.

- سنة 1989 انقسمت الوحدة إلى فرعين:

* وحدة الأنابيب و الخدمات القاعدية.

* وحدة الخدمات المختلفة.

- سنة 1991 تم ضم الوحدتين السابقتين بسبب فشل تسيير وحدة الخدمات المختلفة نتيجة الخطأ في الدراسة التقنية لورشة التغليف الداخلي بالإسمنت الناقل للمياه.

- سنة 1992 تم إنشاء ورشة للتغليف الخارجي بمادة البوليتلان و هدفها تحسين الجودة.

- وفي 2000/10/15 و بعد إعادة هيكلة المجموعة أصبحت الوحدة مؤسسة عمومية اقتصادية تحت اسم **PAIPE GAZ** .

و تعتبر وحدة الأنابيب وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يتم الإنتاج بالطلابيات و إبرام العقود، كما تسعى إلى طلب المستثمرين الصغار حيث تبيع لهم الفضلات و المهملات بهدف التخلص منها و توفير السيولة المالية.

و قد أعطت المؤسسة برنامجا للحصول على شهادة الايزو 9001 (الجودة الشاملة) و قد حصلت عليها في 2001/01/02.

و في جون 2006 انتقلت وحدة عنابة و وحدة غارداية من مجموعة أنابيب تحت اسم **ALFA PIPE** و مقرها الرئيسي بحيدرة – العاصمة – .

ثالثا : مهام و وظائف الشركة :

1- المهام : يتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في إنتاج الأنابيب المصنوعة من الصلب بغرض نقل البترول، الغاز الطبيعي و كل الموائع الواقعة تحت ضغط عالي، و تستطيع المؤسسة إنتاج أنابيب يتراوح قطرها من 508 ملم (20) إلى 1625 (64)، و هو أكبر قطر يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، لأهميتها الاقتصادية على المستوى الوطني فهي تسعى إلى تغطية السوق الداخلية و ذلك بتلبية احتياجات أكبر القطاعات: سونطراك، سونلغاز، مديرية الري...الخ و ذلك بصفة دائمة و مستمرة، و من أهم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة صناعة الأنابيب الخاصة بنقل البترول و الغاز و الماء و كذلك جميع الوسائل ذات الضغط العالي و بيع منتجات الأنابيب مثل الأنابيب و الطوالات المتموجة و الزوايا.

2- الوظائف:

- **وظيفة هندسية :** تقوم بها المديرية التقنية من تخطيط النتاج و التغليف و الصيانة و البرمجة.

- **وظيفة استثمارية** حيث تقوم المؤسسة بشراء المواد الأولية لتحويلها إلى مادة نهائية.

- **وظيفة تجارية:** حيث أن الشركة تبيع منتجاتها للعملاء حسب الطلب.

المطلب الثاني: هيكل تنظيمي لشركة أنابيب ALFA PIPE

أولا: عرض الهيكل التنظيمي لشركة ALFA PIPE

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات و كذا توزيع المهام، و هذا من أجل المساعدة على الرقابة و التنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات و الأنشطة من جهة أخرى، بالإضافة محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف، سنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغـــــــــــــاز **ALFA PIPE**.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لشركة ALFA PIPE

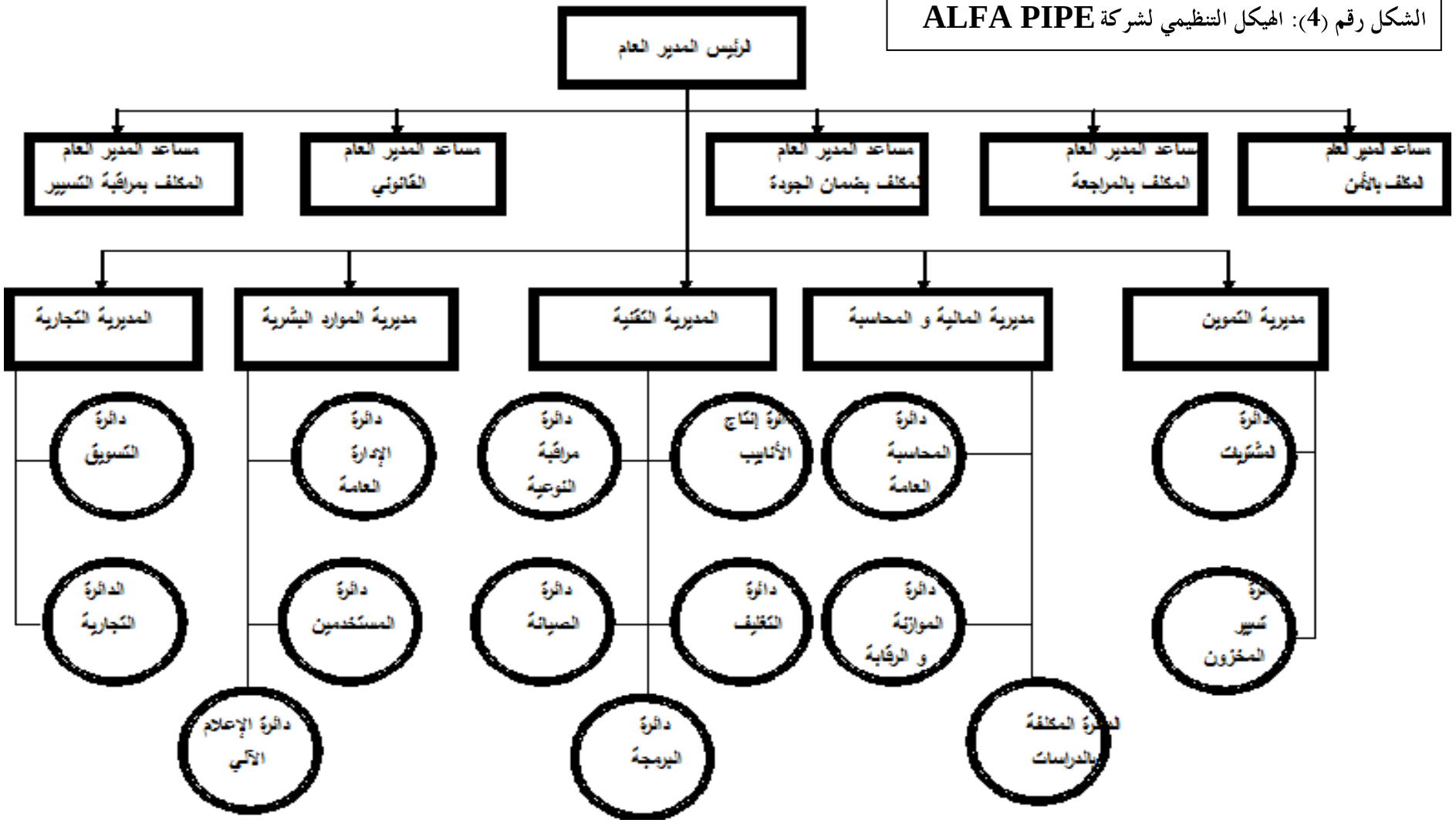

المصدر: مديرية الموارد البشرية

ثانيا: تشخيص مهام مديريات الشركة ALFA PIPE

1- رئيس مدير عام و مساعديه: هو أعلى سلطة في المؤسسة، المسؤول عن استراتيجياتها العامة يعمل على التنسيق بين جميع المديريات لتحقيق الأهداف العامة، يصدر الأوامر و يتخذ القرارات اللازمة، و هو الواصل بين المؤسسة و مجموعة الأنابيب التابعة لها إداريا.

- مساعد المدير العام للأمن: و هو المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة و عملائها يسهر على تطبيق قواعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله و له فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف.

- مساعد المدير العام لمراقبة الجودة: و هو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة، بمراقبة مدى تطبيق المديريات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعه بعملها، و الحرص على أن تكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل.

- مساعد المدير العام لمراقبة التسيير: و هو المسؤول عن مراقبة المديريات المختلفة في المؤسسة و مدى احترامها لتحقيق أهدافها و تتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها، خاصة المحاسبة العامة و المالية.

- مساعد المدير العام القانوني: و هو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، الإنشاءات الجديدة، مختص بحل جميع المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها.

- مساعد المدير العام للمراجعة.

2- المديريات:

أ- المديرية التقنية: و لها دور مهم يتمثل في:

- تحديد مواصفات المواد الأولية و قطع الغيار.

- تعمل على تصليح الأعطاب على مستوى الآلات الإنتاجية أو وسائل النقل.

- تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار و تعمل على تطوير أجهزة المناولة بما يسهل من عملها.

- هي مسؤولة عن وضع برامج الإنتاج الخاصة بالطلبيات المقدمة للمؤسسة، كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة تشمل دائرة الإنتاج، دائرة التغليف، دائرة الصيانة، دائرة رقابة النوعية، مصلحة البرمجة.

ب- **مديرية الموارد البشرية:** تهتم هذه المديرية بمختلف شؤون العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها، حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف و التكوين، التأهيل و التحفيز، الترقية و توزيع الأجور، المكافآت، و العطل، الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي، كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دوراتهم و الغيابات...الخ. و تحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر و ذلك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى، يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية:

- **دائرة المستخدمين:** حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم كما تقوم بإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تنميتهم و الإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع الدوائر الأخرى.

- **دائرة التسيير:** تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة و ذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم.

– **دائرة الإعلام الآلي:** تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية و ما شابه.

3– مديرية التموين: تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد و لوازم قطع الغيار...الخ) و ذلك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة، كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد وكل ما يتعلق بها، إضافة إلى حرصها على التسيير الأمثل للمخزونات و تضم هذه المديرية:

– **دائرة الشراء:** تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناءا على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات و تلك الملفات أو البرامج الخاصة بالمشتريات.

4– مديرية المالية: تعد من المديريات الرئيسية للمؤسسة، و ذلك لأن عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية و المحاسبة حسب طبيعتها و ذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبية، إضافة إلى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها و هذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية العامة للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية:

– دائرة المحاسبة العامة: تقوم هذه الدوائر بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها و من ثم مراقبتها.

– تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و تعمل على حفظ التوازن المالي لها.

5– المديرية التجارية: و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلابيات، السعر و الوقت...الخ ذلك بعد الإطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته، كما

تعمل على تلبية أكبر عدد ممكن من الطلابيات، إضافة إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع و التسويق المرتبط بالمنتوج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى. تضم دائرتين هما:

أ- دائرة التجارة: تشرف على العمليات المتعلقة بها، إذا تقوم بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتوج من بداية التعاقد و حتى خروجه من المؤسسة.

ب- دائرة التسويق: تعد الأساس في عمليات التعاقد و إعداد الصفقات، إذ أن عملها يتركز على عرض و إشهار و ترويج المنتوج لتلقي الطلبات من الزبائن، و من ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة و السعر، المواصفات المطلوبة، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا، إضافة إلى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق و التعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتوج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة.

المطلب الثالث: مديرية المالية و المحاسبية

أولا: الهيكل التنظيمي:

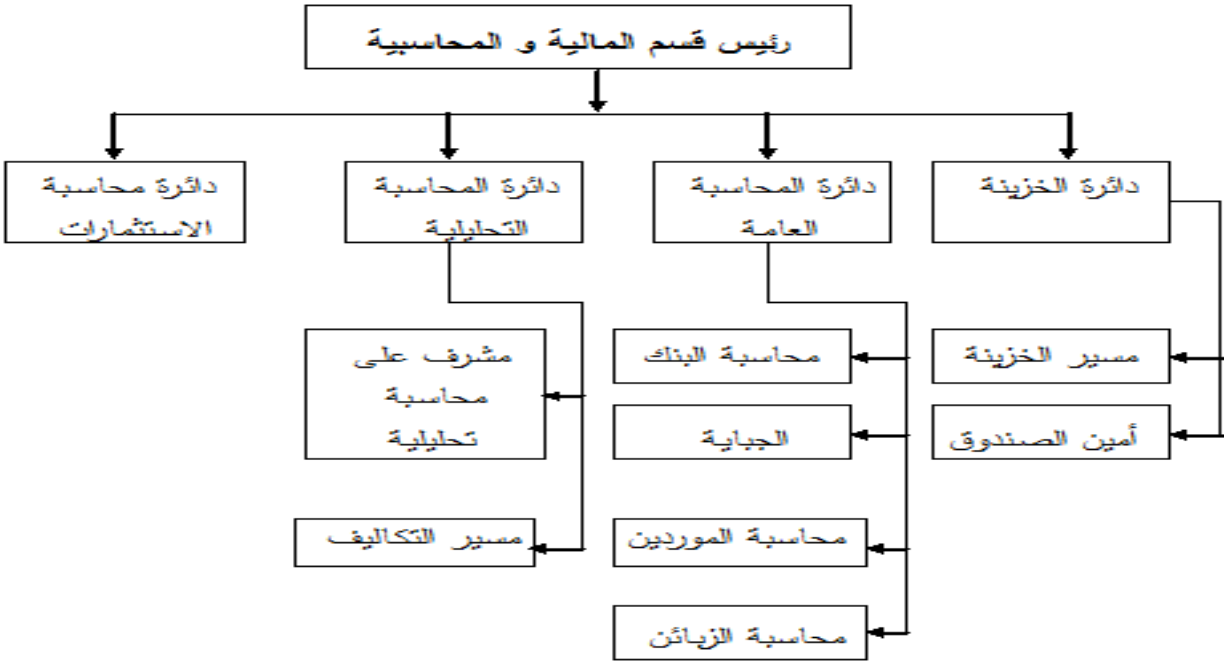

الشكل رقم (05): يوضح الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية

1- إدارة المحاسبة و المالية: تقوم بالعمليات المالية و المحاسبية و تطبيق إجراءات و أنظمة المحاسبة بتحليل الحسابات و مراقبة مختلف التصريحات من رقم أعمال و الضرائب كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و السجلات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك تقوم بمراقبة التسيير و الشؤون المالية.

2- تحليل و توصيف إدارة المحاسبة و المالية: تنقسم3 (مديريات) أو دوائر:

أ- دائرة الخزينة و العلاقات البنكية: تهتم بكل ما يتعلق بالمعاملات مع البنوك و هي المسؤولة عن المال الموضوع في المؤسسة نقدا و يتمثل ذلك في الصندوق.

و تتفرع هذه الدوائر إلى 3 مصالح و هي:

- مصلحة الخزينة.

- مصلحة الصندوق.

ب- دائرة المحاسبة العامة: تلعب محوريا ومهما فكل العمليات المحاسبية في المؤسسة تمر على مصالح هذه الدائرة و من بينها:

- مصلحة محاسبة الاستثمارات.

- مصلحة محاسبة الجباية.

ج- وظيفة دائرة المحاسبة التحليلية: تتكون مصلحة المحاسبة التحليلية من 3 موظفين و تابعة لمديرية المحاسبة و المالية DFC إذنا هي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق الأهداف و البرامج المسطرة مسبقا كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في القسم لكونها تعمل على تحديد النتائج و تقديم المعطيات للسنة القابلة بإجراء مختلف الميزانيات.

كما أن مصلحة المحاسبة التحليلية مكلفة بالمهام التالية:

1- التسيير العادي لمختلف الوثائق و الجداول التحليلية:

- فتح حسابات تحليلية جديدة حسب طبيعتها.

- فتح حسابات تحليلية في مخطط المحاسبة التحليلية و هذا بالطلب من مصلحة المحاسبة التحليلية لكل منطقة أو مصالح الأمر بالصرف.

2- تحديد التكاليف و السعر التكلفة للمنتجات بالقيمة المعيارية.

3- تحديد التكاليف و سعر التكلفة للمنتجات بالقيمة الحقيقة.

4- معالجة و توزيع و نقل النتائج إلى الهياكل المعنية لمختلف مراكز المعلوماتية شهريا بالقيمة المعيارية و سنويا بالقيمة الحقيقة (دفتر الأستاذ/ ميزان المراجعة/ سعر التكلفة) .

5- تحليل، معالجة و توزيع الرواتب و الأجور و هذا من طرف مراكز معالجة الإعلام الآلي CTI.

6- تحليل مختلف الأعمال الموسمية أو الجارية.

إن الطريقة المتبعة في المؤسسة (قسم الإنتاج) هي الطريقة الأقسام المتجانسة و هذا لأغراض منها:

- متابعة كل النفقات المباشرة لكل نشاط في قسم الإنتاج.
- متابعة مختلف النفقات و ذلك بتقسيمها إلى تكاليف غير مباشرة.
- السماح لمختلف الهياكل خصوصا لمصلحة التقنية إعداد تقديرات مرقمة.
- توفير عناصر إلزامية للدراسات من الناحية الاقتصادية.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في حالة شركة ALFA PIPE .

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة:

أولا: المصاريف المدرجة في تكلفة الأصل.

* المصاريف الواجب تسجيلها مع أصل مادي ثابت: ولنأخذ المثال الثاني:

تحصلت المؤسسة في 2011/12/31 على معدات صناعية حيث سجلت النفقات التالية:

- سعر الحيازة: 6106637,15 DA
- تأمين النقل: 14750,00 DA
- الجمارك: 61308,62 DA
- مصاريف النقل الجوي: 171941,70 DA

تكلفة الأص ل = 6106637,15+14750,00+61308,62 + 1400,00
+171941,70 =6356037,47 . (الملحق رقم 02)

ثانيا: التقييم الأولي للأصل المادي الثابت:

1- الأصول المادية المتحصل عليها عن طريق الشراء:

و لنأخذ المثال التالي :

اشترت المؤسسة معدات و أدوات صناعية في 2011/01/01 مدة حياتها 5 سنوات بلغت قيمته بـــ 18618500 بـــ TVA، 17% و تم التسديد عن طريق الشركة و يكون التسجيل المحاسبي لعملية الشراء كما يلي:

2010-01-01

21510000		حـــ/ معدات و أدوات صناعية	18618500	
44510000		حـــ/ الرسم على القيمة مضافة	107351300	
	40111000	حـــ/ موردو المخزونات		125969800
40111000		حـــ/ موردو المخزونات		
	40910000	حـــ/ موردو مدينو التسبيقات		125969800

الملحق رقم (02)

2- الأصول المادية المتحصل عليها عن طريق إنشاء داخلي:

أ- بغرض أن المؤسسة 01-01-2010 أنشئت أنابيب حلزونية ودفعت 1475000 دج كتكاليف عمل، كما دفعت أيضا 250750 دج فوائد منها 000 100 دج متعلقة بمشروع إنشاء أنابيب حلزونية.

تكلفة الأنابيب حلزونية: 1475000 + 250750 = 1725750 دج و يكون التسجيل محاسبي كمايلي:

2010-01-01

215		حـــ/ معدات و أدوات صناعية	1725750	
661		حـــ/ تكاليف فوائد	150750	
	731	حـــ/ إنتاج قيم ثابتة		1876500

ب- بغرض أن المؤسسة في 01-01-2008، أنشأت مبنى لفرع مديرية المحاسبة و المالية، ودفعت 1020000 دج كتكاليف عمل، 80000 دج مواد لوازم، كما دفعت أيضا 30600 دج فوائد منها 10000 دج متعلقة بمشروع إنشاء فرع المديرية.

تكلفة المبنى: 1020000 + 80000 + 10000 = 1110000 دج

و يكون التسجيل المحاسبي كمايلي:

2008-01-01

213		حـــ/ المباني	1110000	
661		حـــ/ تكاليف فوائد	70000	
	731	حـــ/ إنتاج قيم ثابتة		1180000

ثالثا: التقييم الأولي للأصل الثابت المالي:

في 19 سبتمبر 2011 تحصلت المؤسسة على ودائع و كفالات المدفوعة بشيك بنكي بقيمة 220000.00 دج و يكون التسجيل كالآتي:

512		حـــ/ البنك	220000.00	
	275	حـــ/ الودائع و الكفالات المدفوعة		220000.00

الملحق رقم (04)

المطلب الثاني: اهتلاك التثبيتات و التقييم اللاحق للأصول الثابتة للشركة

أولا: اهتلاك القيم الثابتة للشركة: لنأخذ المثال التالي:

تحصلت مؤسسة في 07-04-2001 على جهاز تذبذبات صوتية، بلغ سعر شرائها 106.30 492 130 دج حيث مدة حياتها 10 سنوات، بمعدل إهلاك 10%، مع العلم أن المؤسسة تتبع طريقة الإهلاك الخطي (الثابت) دون الطرق الأخرى.

الموضوع في الجدول الآتي: **جدول رقم 02**

السنوات	القيمة الإجمالية	قاعدة الإهلاك	إهتلاك المتراكم	القيمة محاسبية صافية

120705198.33	9786907.97	9786907.97	130492106.30	2001
107655987.70	22836118.60	13049210.63	120705198.33	2002
94606777.07	35885329.23	13049210.63	107655987.70	2003
81557566.44	48934539.86	13049210.63	94606777.07	2004
68508355.81	61983750.49	13049210.63	81557566.44	2005
55459145.18	75032961.12	13049210.63	68508355.44	2006
42409934.55	88082171.75	13049210.63	55459145.18	2007
29360723.92	101131382.38	13049210.63	42409934.55	2008
16311513.29	114180593.01	13049210.63	29360723.92	2009
3262302.66	127229803.64	13049210.63	16311513.29	2010
0.00	130492106.30	13049210.63	3262302.66	2011

المصدر : من إعداد الطلبة

التسجيل المحاسبي:

		2008-01-01		
218		حـــ/ تثبيتات عينية أخرى (معدات و أدوات)	130492106.30	
	512	حـــ/ البنك		130492106.30
		2008-01-01		
681		حـــ/ إهلاك قيم ثابتة	3262302.66	
	2818			3262302.66
		2011-09 -07		
681		حـــ/ مخصصات الإهلاك	3262302.66	
	2818	حـــ/ إهلاك قيم ثابتة		3262302.66

ثانيا: التقييم اللاحق للأصول الثابتة للشركة:

1- في حالة التقييم اللاحق للأنابيب الصغيرة:

بغرض أن المؤسسة قامت بإعادة التقييم وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-2010 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1428 الموافق لـــ 4 جويلية 2007، الذي يحدد شروط إعادة تقييمها فعلى سبيل المثال الأنابيب الصغيرة رقم 2231 التي تم حيازتها في 2002 و كان سعر شرائها بـــ 650421144.54 دج أصبحت تقدر في السوق بـــ 829963853.63 دج و لقد أعاد تقييمها الخبير و قدرها بـــ 651779372.83 دج ثم طرح منها القيمة المحاسبية الصافية ليكون فرق إعادة التقييم 629325849.29 دج.

218		حـــ/ تثبيتات عينية أخرى (معدات و أدوات)	629325849.29	
	105	حـــ/ فرق إعادة التقييم (فائض)		629325849.29

2- في حالة التقييم اللاحق لمعدات و أدوات (آلة التذبذبات الصوتية):

بغرض أن المؤسسة قامت الشركة في 2010/12/31 بالتقييم اللاحق بجهاز التذبذبات الصوتية بعد حيازته، عن طريق نموذج المادة التقييم، وفقا للقيمة العادلة السوقية و التي تقدر بـــ 167223000.50 دج.

ق م ص = القيمة العادلة – الاهتلاك المتراكم – خسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

جدول رقم :03

البيان	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	الفرق
تكلفة الأصل	130492106.30	16722300050	36730894.20
الاهتلاك المتراكم من 2008/04/07	-127229803.64	0	+127229803.64

إلى 2010/12/31			
خسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة من 2001/04/07 إلى 2010/12/31	-18000000	0	+18000000
ق.م.ص	-176737697.3	16722300050	+181960697.8

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: انخفاض الأصول الثابتة و خروجها من ذمة الشركة

1- انخفاض قيمة الأصل المادي:

بغرض أن في 31 ديسمبر 2009 قامت المؤسسة بإجراء اختبارات نقص القيمة للآلة المتحصل عليها في 31 ديسمبر 2007، و المقيمة في نفس التاريخ بنموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة).

بحيث كانت ق.م.ص للأنابيب حلزونية في 31 ديسمبر 2009: 69205.16 دج، في حين قامت المؤسسة بتقدير القيمة القابلة للاسترجاع بـــ 58000 دج، من خلال التدفقات النقدية المستقبلية، حيث لاحظت أن قيمة الأصل قد انخفضت لأنه لم يعد من المتوقع أن يولد عوائد مستقبيلة مساوية لقيمته المحاسبة الصافية.

و منه الانخفاض في القيمة = القيمة العادلة – القيمة القابلة للاسترجاع = 200000 – 58000 = 142000دج.

بما أنه، نتج عن عملية إعادة التقييم فائض في القيمة يساوي 130794.84 دج أقل من قيمة الانخفاض فالفرق بين هاتين القيمتين: 11205.16 دج يمثل نقص القيمة.

و يكون التسجيل المحاسبي كمايلي:

681		حـــ/ مخصصات الانخفاض	11205.16	
	2918	حـــ/ نقص قيمة المعدات و الأدوات		11205.16
		تسجل تدهور قيمة الأصل		

2- خروج الأصول الثابتة من الشركة:

عند فقدان المؤسسة لأي عنصر من عناصر التثبيتات نتيجة لـــ (البيع، الإعفاء، التهديم أو الإتلاف) وجب عليها القيام بشطب هذا العنصر من حساباتها و إقفالها حتى لا تظهر ضمن عناصر ذمة المؤسسة و تتمثل عملية الشطب في ترصيد 1/×2 العنصر المثبت المعني، و كذلك 28/1 إهلاك العنصر المعني.

بغرض أن الشركة تنازلت في 05-06-2010 على الآلة الطابعة 240000 دج، المتحصل عليها في 2007/12/31 بـــ 168410.31 دج عن طريق البنك (طريقة الإهلاك المطبقة هي الإهلاك الخطي).

الاهتلاك المتراكم حتى 31-12-2009: 84205.16 دج.

قسط الإهلاك المكمل= 42102.58 × 5 /12 = 17542.74 دج.

يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

2818		حـــ/ إهلاك معدات و أدوات	10174790	
512		حـــ/ البنك	240000	
	218	حـــ/ المعدات و الأدوات		168410.31
	752	حـــ/ فائض القيمة على		173337.59

		خروج الأصل غير المالي		

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية للشركة الوطنية للأنابيب **ALFA PIPE** تم ملاحظة مدى التنظيم المحكم، و مراقبة تسيير الدقة و التناسق في العمل و الفصل بين المسؤوليات من خلال التطرق للهيكل التنظيمي العام للمؤسسة و تشخيص مهام كل مديرية.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة **ALFA PIPE** لم تستغني عن المخطط الوطني المحاسبي 100% هذا ما يبدو جليا في الوثائق المحاسبية التي تحصلنا عليها من قبل المؤسسة، و هذا راجع لكون النظام المحاسبي المالي **SCF** في بدايته التطبيقية مما تعذر علينا دراسة حالة الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد و عليه تم افتراض كل من: القيمة العادلة، القيمة المتبقية و خسائر الانخفاض.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التوجه الحديث للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية و من خلال السعي إلى مواجهة مفهوم السوق المفتوح، يفترض البحث عن نظام محاسبي جديد و ذلك لغرض إعطاء مستعملي منهج التحليل المالي منحنى موحد لغرض إعداد قوائم مالية تخدم الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين و غيرهم.

إن المفهوم البسيط للمحاسبة كتقنية حسابية لضبط حركة المعاملات التجارية و الاقتصادية للمنشآت بأنواعها، المطبق من طرف المؤسسات الجزائرية، تحول بظهور النظام المحاسبي المالي الجديد، أصبحت المحاسبة بصفتها الوجه الذي سيقابل الحاجة المتزايدة للمعلومة المالية من قبل مختلف المعاملين الاقتصاديين. حيث جاء النظام المحاسبي المالي الجديد بعدة متغيرات تتعلق بالتحولات المالية و الاقتصادية الوطنية و الدولية مما أدى إلى الاستجابة للمتطلبات الجديدة و مواكبتها مما يسمح لهذه المؤسسات بتقييم وضعها الاقتصادي و التنافسي مقارنة مع مؤسسات أخرى. و هذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية السابقة الخاصة بتدهور الأصول الثابتة.

و حسب النظام المحاسبي المالي الجديد عند الحصول على الأصل يسجل هذا الأخير بسعر الحيازة عليه بما فيه المصاريف المتعلقة به، و هو ما يعرف عن هذه المعالجة بالتقييم الأولي للأصل. أما بعد الحيازة على هذا الأصل فيقيم وفق التقييم اللاحق الذي يتيح خيارين هما نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم الذي يسجل بالقيمة العادلة مع إضافة الإهلاكات و الخسائر المتراكمة للأصل.

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

نتائج البحث:

بعد الإلمام بحيثيات الموضوع، و انطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج البحث التالية :

1- يكتسي النظام المحاسبي المالي الجديد أهمية بالغة على المستويين الوطني و المحلي، باعتباره تحمل احتجاجات المستثمرين، و الموضوعية في التقييم و إعطاء الصورة الحقيقة للوضعية المالية للمؤسسة.

2- بعد الاعتراف المبدئي للأصل يجب على المؤسسة تحديد تكلفته بواسطة التقييم الأولي الذي يختلف حسب طرق الحصول عليه. ففي حالة الشراء يسجل الأصل بثمن الشراء بما فيه المصاريف التي تنفق عليه حتى يصبح جاهزا للاستعمال، أما في حالة الإنشاء الداخلي فيميز الأصل المعوي عن باقي الأصول الثابتة، بالفصل بين مرحلتي البحث و التطوير أي تدمج المصاريف مع تكلفة الأصل في المرحلة الأخيرة. و عند الحصول على أصل عن طريق التبادل، إصدار سندات و أسهم، منح و مساعدات حكومية، فيقيم بالقيمة العادلة أما عند اكتسابه عن طريق قرض بنكي فإنه تم إدراج تكاليف الاقتراض في تكلفة الأصل المعنوي.

3- إن النظام المحاسبي المالي الجديد أتى بإضافات في طرق الإهلاك المتمثلة في طريقة وحدات الإنتاج التي يتم فيها توزيع تكلفة الأصل على عمره الإنتاجي بناء على نسبة بين وحدات الإنتاج السنوي و وحدات الإنتاج الكلي التقديري، و طريقة القسط المتناقص أين تكون مخصصات الإهلاك أعلى في السنوات الأولى من العمر الإنتاجي للأصل و تقل في السنوات الأخيرة له. كما عدل SCF في المبلغ القابل للإهلاك المتمثل في تكلفة الأصل مطروح منه القيمة المتبقية.

3- تخضع الأصول الثابتة إلى نوعين من المعالجة للتقييم اللاحق بعد حيازتها و هما : المعالجة المرجعية التي تعتمد على نموذج التكلفة، و المعالجة المسموح بها التي تعتمد على نموذج إعادة تقييم الأصل وفقا للقيمة العادلة بالاستثناء على سوق نشط.

4- تتم المعالجة المحاسبية للتثبيتات في مؤسسة ALFA PIPE بالتقييم الأولي حسب حالات الاقتناء ثم حساب الإهلاك و قيم التدهور و ذلك بالاعتماد على القيمة المتبقية و

القيمة الحالية و في حالة التنازل أو خروج الأصل من المؤسسة يتم التقييم اللاحق من قبل خبير أجنبي.

الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة، و استنادا إلى النتائج السابقة الذكر، تم اقتراح مايلي:

– توحيد جهود المحاسبين لتوضيح الغموض في النظام المحاسبي المالي الجديد و ذلك من خلال التدقيق في القواعد المحاسبية و ذلك لتفادي الاختلاف في فهمه و بالتالي تطبيقه؛

– تدريب المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية حول النظام المحاسبي المالي الجديد؛

– ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة و مسألة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

آفاق البحث:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع الاستثمارات و الذي يكتسي أهمية بالغة، إذ لا تكاد تفتقر إليه أي مؤسسة اقتصادية مهما كان نوع نشاطاتها، و هو ما يطلق عليه حسب النظام المحاسبي المالي الجديد بالأصول الثابتة، و في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك أصول مهمة لم نتطرق إليها كالأصول المتداولة و غيرها، و التي نقترحها مواضيع لأبحاث أخرى كمايلي:

– المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة حسب SCF.

– أهمية SCF في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

– تحليل السيولة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

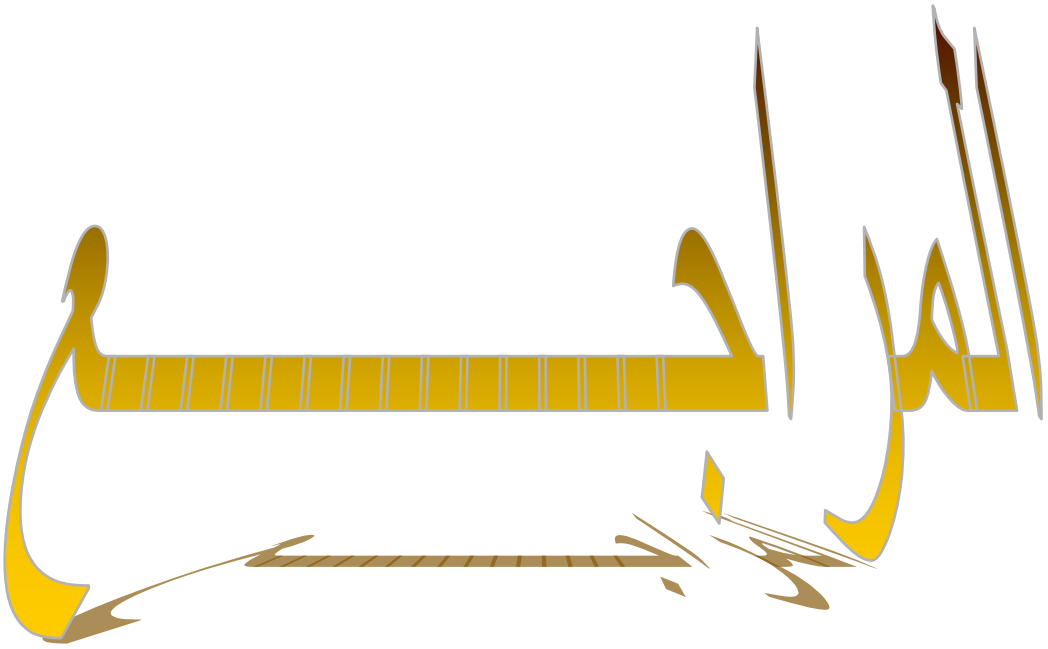
المراجع

*** باللغة العربية:**

- الكتب:

1- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، مصر، ط 1999.

2- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ج 1، المطبعة دار هومة، الجزائر.

3- شعيب الشوق، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج 1، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ط.2008

6- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، ط2، الجزائر.2011

7- لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، ج 1، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية، الجزائر، .2009

8- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، المطبعة بابا عزون، الجزائر، ط1، .2001

9- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية ديوان المطبوعة الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

10- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفق الدليل المحاسبي الوطني، ج1، ط4.

- **المذكرات:**

11- بليمان سارة و بوفاسة مفيدة، معالجة الأصول الثابتة حسب المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي الجديد، المدرسة الوطنية للعلوم التجارية و المالية، جامعة الجزائر، .2009

12- بوشارب عبد العالي و خروني محمد جلال، المخطط المحاسبي الوطني و توافق مع المعايير الدولية المحاسبية (حالة الاستثمار المعيار رقم 25)، مذكرة ليسانس في تخصص مالية و محاسبة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، السنة الجامعية: .2010

13- حاج إبراهيم بهون و طفيش محمد، الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية 2010-2011.

14- رحماني الزهرة و مديحة سهام، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، .2010

15- رزوقي عبد الكريم و مريجي شريفة، المعالجة المحاسبية للاستثمارات وفق المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة، جامعة ورقلة، .2009

16- زينب حجاج، المعالجة المحاسبية للاستثمارات في ظل المخطط المحاسبي الوطني و معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصاد و علوم التسيير، البليدة، 2009.

17- ليلى حجاج و مباركة حسيني، دراسة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط، السنة الجامعية 2008-2009.

- المطبوعات و الوثائق الرسمية:

18- الجريدة الرسمية، العدد19، الصادرة في 25مارس2009 المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

- الملتقيات و الدوريات:

19- إبراهيم مزيود و بوعافية رشيد- المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة، حالة التثبيتات المالية، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظم المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، بليدة، 2009.

20- جمال عمورة، اهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الثاني حول استعراض الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، سنة2007، جامعة الجزائر العاصمة.

21- معتصم دحو، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليـــة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

22- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد(06)، جامعة الشلف-الجزائر.

23- رحال ناصر و عوادي مصطفى، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب SCF، جامعة الوادي، سنة 2010./11/13

24- ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة، 2009.

*** باللغة الأجنبية:**

*** Les Ouvrages**

25- c. Maillet. Baudrier, A. le Manh ; Normes comptable internationales IAS/IFRS Editions Foucher, Paris, 2006.

26- E.Ducasse, A.Jélet. AUGUTE, S.OWRARD, C.PRAT DITHAURET, NORMES Comptables Internationales. IHS/IFRS, Pages Bleuses Internationales Bruxelles.

*** Les Sites Internet :**

27- http : www.badr-w34.ibda3.org/t1375-topic.

28-http://bensaidamine.yolasite.com/conférences.php.

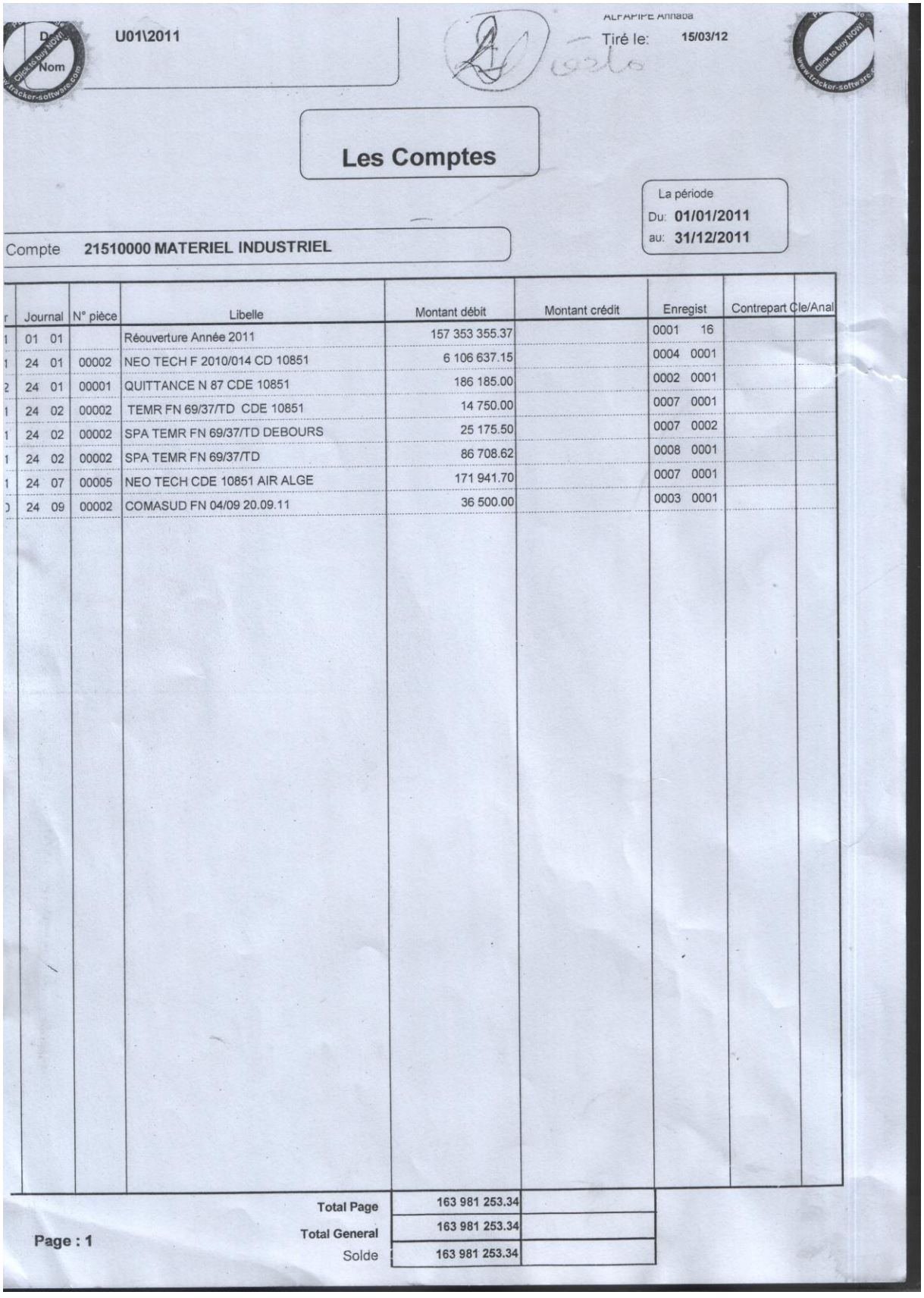

ALFAFIRE Annaba

U01\2011

Tiré le: 15/03/12

Les Comptes

La période
Du: **01/01/2011**
au: **31/12/2011**

Compte **21510000 MATERIEL INDUSTRIEL**

r	Journal	N° pièce	Libelle	Montant débit	Montant crédit	Enregist	Contrepart	Cle/Anal
1	01 01		Réouverture Année 2011	157 353 355.37		0001 16		
1	24 01	00002	NEO TECH F 2010/014 CD 10851	6 106 637.15		0004 0001		
2	24 01	00001	QUITTANCE N 87 CDE 10851	186 185.00		0002 0001		
1	24 02	00002	TEMR FN 69/37/TD CDE 10851	14 750.00		0007 0001		
1	24 02	00002	SPA TEMR FN 69/37/TD DEBOURS	25 175.50		0007 0002		
1	24 02	00002	SPA TEMR FN 69/37/TD	86 708.62		0008 0001		
1	24 07	00005	NEO TECH CDE 10851 AIR ALGE	171 941.70		0007 0001		
0	24 09	00002	COMASUD FN 04/09 20.09.11	36 500.00		0003 0001		
			Total Page	163 981 253.34				
			Total General	163 981 253.34				
			Solde	163 981 253.34				

Page : 1

S.P.A.T.D.T/E.M.R - REGHAIA

DEMANDE DE CHEQUE

Veuillez nous établir pour le : 19/09/2021

A l'ordre de : SNA

Un chèque de DA : 220 000,00

concernant : Chèque de Caution 01 Conteneur 40'
Fourniture WK Poids 10T317 KG

Demandeur

P.D.G.

CHEQUE N° .....

DU : .....

Reçu par : .....

ALFAPIPE

Tuberie Spirale de Ghardaia

Mois : 01 / 2011
N° Pièce : 01
Code Journal : 24

cde 10851 12

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

Libellé : Quittance Douane N° 087 du 02.01.2011
Ref 207. Cmde 10851
SOLDE Avance cheque n° 12.020.86.
du 29.12.2010

COMPTES		Code Tiers	MONTANT	
Débit	Crédit		Débit	Crédit
21510000			186 185 00	
44510000			1073 513 00	
	40111000	D00001		1259 698 00
40111000		D00001	1259 698 00	
	40810000	D0000 1		1259 698 00

Imputé par :

Vérifié par :

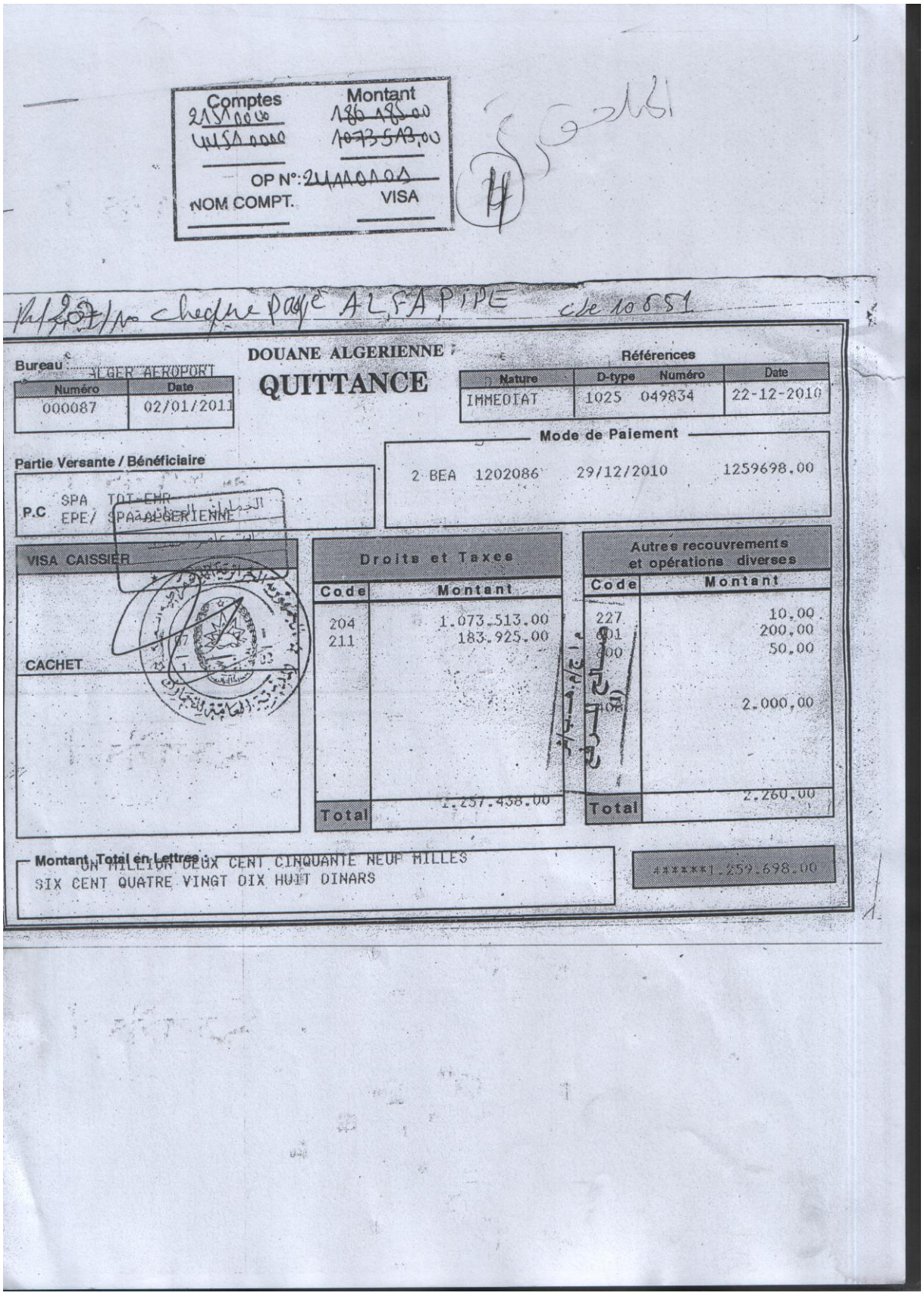

Comptes	Montant
215 0006	185 495,00
4454 0000	1073543,00

OP N°: 21440005

NOM COMPT. VISA

الملحق رقم (4)

Ph/507/m chèque payé ALFAPIPE cle 10851

DOUANE ALGERIENNE

QUITTANCE

Bureau ALGER AEROPORT

Numéro	Date
000087	02/01/2011

Références

Nature	D-type	Numéro	Date
IMMEDIAT	1025	049834	22-12-2010

Mode de Paiement

2 BEA 1202086 29/12/2010 1259698.00

Partie Versante / Bénéficiaire

P.C SPA TOT-EHR
EPE/ SPA ALGERIENNE

VISA CAISSIER

CACHET

Droits et Taxes

Code	Montant
204	1.073.513.00
211	183.925.00
Total	1.257.438.00

Autres recouvrements et opérations diverses

Code	Montant
227	10.00
401	200.00
700	50.00
708	2.000.00
Total	2.260.00

Montant Total en Lettres :
UN MILLION DEUX CENT CINQUANTE NEUF MILLES
SIX CENT QUATRE VINGT DIX HUIT DINARS

******1.259.698.00

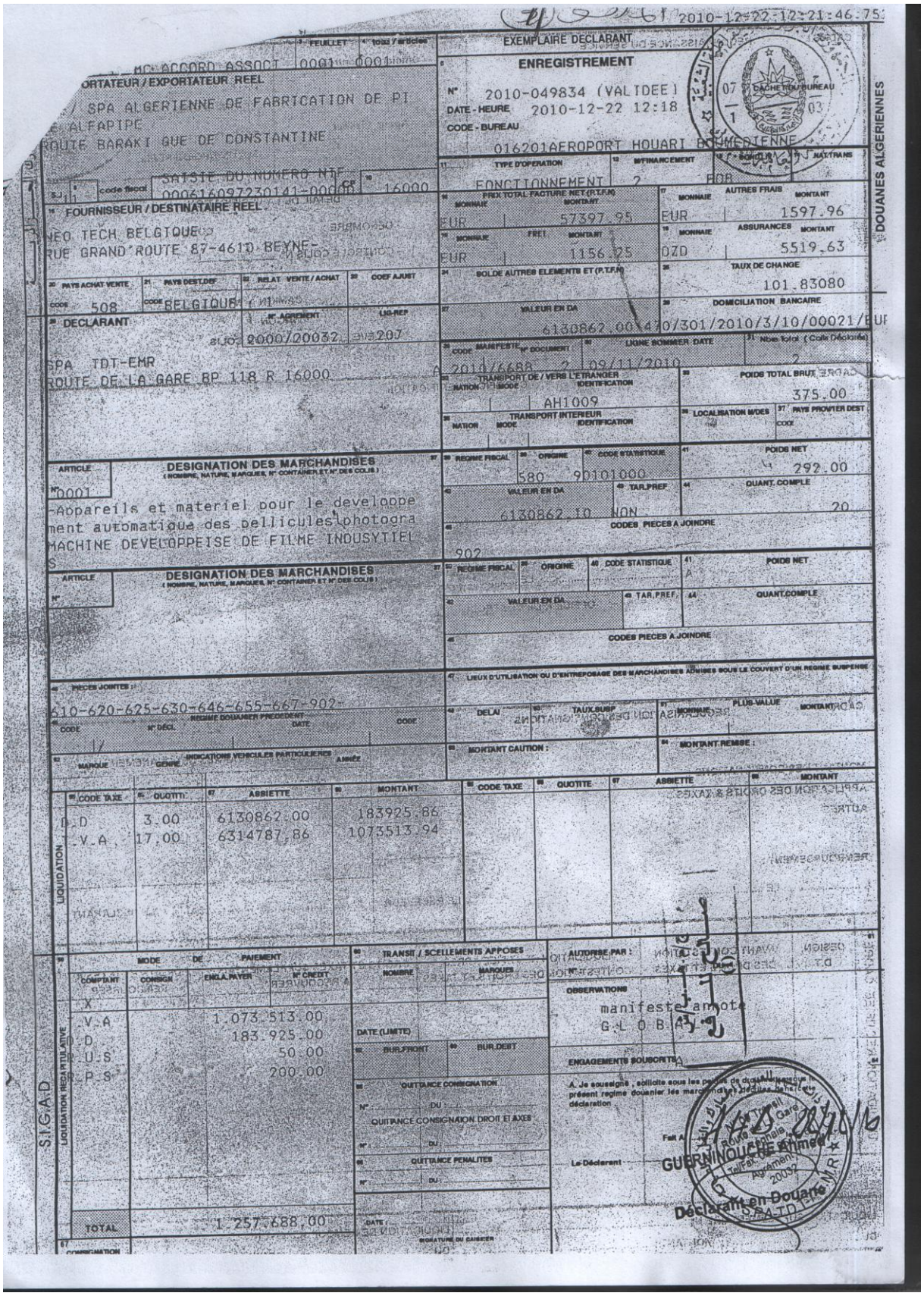

DOUANES ALGERIENNES

EXEMPLAIRE DECLARANT

ENREGISTREMENT

N° 2010-049834 (VALIDEE)

DATE-HEURE 2010-12-22 12:18

CODE-BUREAU 016201AEROPORT HOUARI BOUMEDIENNE

2010-12-22 12:21:46.75

EXPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL

SPA ALGERIENNE DE FABRICATION DE PI

ALFAPIPE

ROUTE BARAKI OUE DE CONSTANTINE

SAISIE DU NUMERO NIF

000616097230141-00000

FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL

NEO TECH BELGIQUE

RUE GRAND'ROUTE 87-4610 BEYNE-

DECLARANT

SPA TDT-EMR

ROUTE DE LA GARE BP 118 R 16000

2000/20032

TYPE D'OPERATION: FONCTIONNEMENT

FINANCEMENT: 2

MODE DE TRANSPORT: 10

PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N): EUR 57397.95

AUTRES FRAIS: EUR 1597.96

FRET: EUR 1156.25

ASSURANCES: DZD 5519.63

SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.N)

TAUX DE CHANGE: 101.83080

VALEUR EN DA: 6130862.00

DOMICILIATION BANCAIRE: 470/301/2010/3/10/00021/EUR

CODE MANIFESTE: 2014/6488

N° DOCUMENT: 2

LIGNE NUMMER: 09/11/2010

Nbre Total (Colis Déclarés): 2

TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER: AH1009

POIDS TOTAL BRUT: 375.00

TRANSPORT INTERIEUR

LOCALISATION M/DES

PAYS PROVIER DEST

ARTICLE N° 0001

DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

-Appareils et materiel pour le developpement automatique des pellicules photogra

MACHINE DEVELOPPEISE DE FILME INDUSYTIEL

S

REGIME FISCAL: 580

ORIGINE: 90101000

CODE STATISTIQUE

POIDS NET: 292.00

VALEUR EN DA: 6130862.10

TAR.PREF: NON

QUANT.COMPLE: 20

CODES PIECES A JOINDRE: 902

PIECES JOINTES: 610-620-625-630-646-655-667-902-

REGIME DOUANIER PRECEDENT

DELAI

TAUX.SUSP

PLUS-VALUE

MONTANT CAUTION :

MONTANT REMISE :

LIQUIDATION

CODE TAXE	QUOTITE	ASSIETTE	MONTANT
D.D	3.00	6130862.00	183925.86
T.V.A	17.00	6314787.86	1073513.94

MODE DE PAIEMENT

	COMPTANT	CONSIGN	A PAYER	N° CREDIT
	X			
T.V.A			1.073.513.00	
D.D			183.925.00	
P.U.S			50.00	
P.P.S			200.00	
TOTAL			1.257.688,00	

TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES

NOMBRE

MARQUES

DATE (LIMITE)

BUR.FRONT

BUR.DEST

QUITTANCE CONSIGNATION N° DU

QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES N° DU

QUITTANCE PENALITES N° DU

DATE

SIGNATURE DU SAISISSEUR

AUTORISE PAR :

OBSERVATIONS: manifeste annoté G.L.O.B.A.L

ENGAGEMENTS SOUSCRITS

A, Je soussigné, sollicite sous les peines de droit, le bénéfice du présent régime douanier les marchandises désignées dans la présente déclaration

Fait A

Le Déclarant

GUERNINOUCHE Ahmed

Déclarant en Douane

S.I.G.A.D

LIQUIDATION RECAPITULATIVE